S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25812
21 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور

أولا ـ مقدمة

١ ـ يقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ٧٩١ (١٩٩٢)، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣، وطلب مني أن أقدم تقريرا، بحسب الحاجة، عن جميع جوانب عمليات البعثة وذلك قبل انتهاء فترة الولاية الجديدة على أكثر تقدير. وهو يأتي بعد تقريري المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24833) عن الصورة العامة لتنفيذ الاتفاقات الموقع عليها من حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وتقريري المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (S/25006)، الذي أبلغت فيه المجلس أن النزاع المسلح في السلفادور انتهى رسميا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وفي أعقاب ذلك، وفي رسائلي المؤرخة ٧ و ٢٦ و ٢٩ كانون الثاني/يناير و ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣ (S/25078 و S/25241 و S/25200 و S/25516)، أبلغت أعضاء مجلس الأمن بالتطورات المتصلة بجوانب محددة من تنفيذ اتفاقات السلم.

٢ ـ ولقد واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تنفيذ مهمة التحقق وسائر المهام ذات الصلة الموكلة إليها، تحت إدارة السيد اقبال رضا ممثلي الخاص، حتى ٦ آذار/مارس ١٩٩٣. ونظرا لتولي السيد رضا مسؤوليات جديدة في مقر الأمم المتحدة، فقد عينت السيد اوغستو راميريز ـ أوكامبو ممثلا خاصا لي ورئيسا للبعثة. وقام العميد فيكتور سوانزس بادرو ، رئيس الشعبة العسكرية، بالعمل كرئيس مؤقت للبعثة الى أن تولى السيد راميريز - أوكامبو منصبه في السلفادور بتاريخ ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

٣ ـ ولما كانت المرحلة الأولى من الجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق الموقع في مدينة المكسيك يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (انظر S/23501، المرفق) قد انتهت متكللة بالنجاح، فإن الأولوية التي كانت معطاة للجوانب العسكرية في الفترة السابقة تحولت إلى أحكام أخرى من الاتفاقات. وستبقى هذه الجوانب ملزمة لكل من الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني إلى أن يكتمل تنفيذها.

٤ ـ وقد نشأت صعاب في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عندما تخلف كلا الجانبين عن الوفاء ببعض التزاماتهما. ففي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، تعهدت الحكومة بأن تنفذ تماما، بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المخصصة المعنية بتطهير القوات المسلحة. على

أن هذا التعهد لم يوف به إلا بصورة جزئية، وفي ٧ كانون/الثاني يناير ١٩٩٣ أبلغت مجلس الأمن (انظر S/25078) أنه فيما يتعلق بـ ١٥ ضابطا من الضباط الـ ١٠٢ المشار اليهم في التقرير، لم تتخذ الحكومة إجراءات وفقا لتوصيات اللجنة وبذلك لم تتقيد باتفاقات السلم. وحسب ما أبلغته وقتذاك وفي رسائل لاحقة، فقد حثثت مرارا الرئيس كريستياني على أن يقوم بتسوية ذلك الوضع وأن يتخذ الاجراء اللازم بشأن هؤلاء الضباط. ولم يتسن لي إلا في ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣ أن أبلغ المجلس (S/25516) أن الحكومة أخذت على عاتقها التزاما يجعلها، إذا نفذته ، في حكم الممتثل بوجه عام لتوصيات اللجنة المخصصة.

٥ - ولم تكن مسألة تطهير القوات المسلحة قد بتت عندما قامت لجنة تقصي الحقائق، التي كان عليها أن تحقق في أخطر أعمال العنف التي ارتكبت أثناء النزاع، بتقديم تقريرها في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣ (انظر الفرع الخامس). ولقد ظهرت مواقف متطرفة وتصاعد التوتر عندما قوبل ما انتهت إليه لجنة تقصي الحقائق من نتائج وتوصيات بالرفض الحاد والعلني من جانب القيادة العليا للقوات المسلحة، ورئيس المحكمة العليا، ومسؤولين حكوميين من ذوي المراكز الرفيعة، وبعض الزعماء السياسيين، فضلا عن قطاعات من وسائل الإعلام. وعلت نبرة الانتقاد للأمم المتحدة وتجدد نشر التهديدات الموجهة الى بعثة مراقبي الأمم المتحدة من مصادر مجهولة.

٦ - وبعد انقضاء أسبوع على نشر التقرير، ووفق في الجمعية التشريعية بأغلبية بسيطة على إعلان عفو عام. وقد أعربت عن قلقي للتسرع في اتخاذ هذه الخطوة وعن رأيي أنه كان من الأفضل لو تقرر ذلك العفو بعد العمل على توفر مساحة عريضة من توافق الآراء على الصعيد الوطني تأييدا له. ووجه العفو بالانتقاد من قطاعات من المعارضة ومن جبهة فارابوندو مارتي لنفس الأسباب فضلا عن بعض أحكام معينة تضمنها العفو. وردت الحكومة على ذلك بالقول إن الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية التشريعية وافقت على إمكانية إعلان العفو وذلك في وثيقة تم التوقيع عليها قبل ساعات من الموافقة يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ على قانون المصالحة الوطنية، الذي بمقتضاه أصبح بإمكان أعضاء جبهة فارابوندو مارتي العودة إلى دخول السلفادور بصورة مشروعة - وإن كانت تلك الوثيقة قد صيغت بعبارات شديدة العمومية ولم تحدد الوقت الذي يسن فيه قانون العفو.

٧ - أما جبهة فارابوندو مارتي ، فبعد أن بدأت تدمير الأسلحة التي سبق لها أن مركزتها في مواقع معينة تحت إشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة، فإنها جعلت تتباطأ في هذه العملية حتي توقفت تماما تقريبا بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر. وعلقت الجبهة استئناف التدمير على النتيجة التي تفضي إليها المناقشات التي كانت تجريها مباشرة مع الحكومة حول عدد من التعهدات فيما يتصل بتنفيذ اتفاقات السلم ، تم التوصل إلى اتفاق بشأنها في خاتمة المطاف يوم ٤ شباط/فبراير. وعلى إثر ذلك استأنفت الجبهة تدمير أسلحتها في المناطق المخصصة لهذه العملية التي انتهت في ١١ شباط/فبراير. وكنت قد أبلغت المجلس بهذا التأخير في ٢٩ كانون الثاني/يناير (S/25200). وتم في وقت لاحق تدمير أسلحة جبهة فارابوندو مارتي الموجودة خارج السلفادور وغيرها من فئات الأسلحة (انظر الفقرة ١٥).

٨ - ورغم هذه التعقيدات تواصل التقدم في تنفيذ عدد من الالتزامات الرئيسية التي تنص عليها اتفاقات السلم: فبرنامج نقل ملكية الأراضي يقطع أشواطا الآن ، رغم أنه بطيء الخطى وتكتنفه مشاكل مالية خطيرة؛ وبدأ وزع الشرطة المدنية الوطنية بعد تخرج أول دفعات من الأكاديمية الوطنية للأمن العام في شباط/فبراير ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، تتولى بعثة مراقبي الأمم المتحدة، بناء على طلب الحكومة، مهمة إضافية هي تقديم المساعدة الفنية للشرطة المدنية الوطنية. ونظرا للتأخيرات الشديدة في هذه المجالات، سيقتضي الأمر بذل جهد غير عادي لضمان إحراز جوانب كبيرة من التقدم قبل الانتخابات العامة في آذار/مارس ١٩٩٤. وكما اتضح في الاجتماع الأخير للفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي في نيسان/ابريل من هذا العام (انظر الفرع العاشر)، فإن العقبة الرئيسية في هذا الشأن هي تفضيل مجتمع المانحين تمويل برامج للبنية الأساسية والبيئة على تمويل البرامج المتصلة بالسلم المذكورة أعلاه، وإن تكن ذات أهمية بالغة لنجاح تنفيذ الاتفاقات.

٩ - كما تحقق قدر كبير من التقدم في تنفيذ التزامات رئيسية أخرى منذ تقديم تقريري الأخير. مثال ذلك أن اعادة الادارة العامة في مناطق النزاع السابقة، ولاسيما عودة رؤساء البلديات والقضاة الذين اضطروا إلى ترك دوائر اختصاصهم أثناء النزاع، كانت انجازا كبيرا (انظر الفرع الثامن). وكان مما له اهميته أيضا سن تشريعات لاصلاح السلطة القضائية والنظام الانتخابي وغير ذلك من الجوانب الحيوية لعملية السلم. وفي مجال حقوق الانسان، فإن المجلس الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان (أمانة المظالم) فتح مكاتب إقليمية للاضطلاع بواجباته بصورة أوفي.

١٠ - وتواصل اللجنة الوطنية لتعزيز السلم، التي تضم ممثلين للحكومة وجبهة فارابوندو مارتي والأحزاب السياسية، التماس تحقيق توافق آراء حول عدة مشاريع قوانين وتدابير أخرى تتصل باتفاقات السلم. ورغم الخلاف في الرأي القائم فيما بين الكيانات التي تتألف منها اللجنة حول ولاية اللجنة في هذه المرحلة من عملية السلم، فإن تلك الكيانات مستمرة في حضور جلساتها العامة وإن كان ذلك أحيانا على مستوى أدنى مما كان عليه الحال في السابق. وبالمثل يسير العمل قدما في مختلف اللجان الفرعية للجنة الوطنية لتعزيز السلم. كما أن اللجنة تعكف على مناقشة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق. على أن إحراز التقدم بطيء ولم يتسن بعد الاتفاق على اقتراح موحد شامل.

١١ - وحسب ما أبلغته للمجلس (انظر S/25241)، فإن الحكومة طلبت رسميا في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ من الأمم المتحدة أن تقوم بمراقبة الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في آذار/مارس ١٩٩٤، والتي ستشكل تتويجا لعملية السلم. ومنذ آذار/مارس يتزايد تركز الاهتمام على هذه الانتخابات حيث تنخرط الأحزاب السياسية، في ظل شيوع جو من حرية التعبير واحترام الحقوق السياسية، في مناقشات عامة وقادة حول القضايا والمرشحين والتحالفات. وقد وقع اختيار بعض الأحزاب بالفعل على مرشحيها للرئاسة. وقامت بعثة فنية للأمم المتحدة بزيارة السلفادور في نيسان/ابريل لتقويم الاحتياجات على أمل أن المجلس سيقبل طلب الحكومة قيام الأمم المتحدة بمراقبة الانتخابات.

١٢ - وفي هذا السياق يرد أدناه عرض لأعمال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أثناء فترة ولايتها الحالية، تليه ملاحظاتي وتوصياتي.

ثانيا - الجوانب العسكرية

ألف - الشعبة العسكرية

١٣ - منذ انتهاء النزاع المسلح رسميا، تواصل الشعبة العسكرية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور التي ستظل تحت قيادة العميد فيكتور سوانزس باردو حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣، التحقق من تنفيذ ما تبقى من جوانب عملية وقف إطلاق النار، بما في ذلك تدمير أسلحة جبهة فارابوندو مارتي وتخفيض القوات المسلحة للسلفادور. كما أنها ترصد استرداد الأسلحة العسكرية التي يحتفظ بها أفراد عاديون، وادخال النظام الجديد للاحتياط في القوات المسلحة والجوانب ذات الصلة للالتزامات الأخرى المنصوص عليها في الفصل المتعلق بالقوات المسلحة من اتفاقات السلم ولم تنفذ بعد. وبالاضافة إلى ذلك، تساهم الشعبة في تعزيز الأحوال السلمية بتواجدها في جميع أنحاء الاقليم، ولاسيما في المناطق السابقة للنزاع وعن طريق انتشار دوريات وأفرقة مراقبيها العسكريين. كما تعمل البعثة على تيسير عقد اجتماعات بين الأفرقة المشتركة في تنفيذ خطة منع الحوادث الناجمة عن الألغام وتقوم برصد هذا التنفيذ (انظر الفقرة ٢٢). وستكون هناك حاجة دائمة إلى مراقبين عسكريين في الميدان إذا قرر المجلس تجديد ولاية البعثة.

١٤ - وفي أيار/مايو ١٩٩٣ ، بلغ عدد أفراد الشعبة العسكرية ٧٣ مراقبا عسكريا من اسبانيا وإكوادور وأيرلندا والبرازيل والسويد وفنزويلا وكندا وكولومبيا والهند، و ٧ ضباط خدمة طبية من الأرجنتين. وفي أعقاب انتهاء النزاع المسلح وما تلاه من تخفيض في عدد المراقبين العسكريين تمشيا مع النية المعلنة في تقريري المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24833، الفقرة ١٣)، أعيد تنظيم الشعبة كما أعيد وزعها على مكتبين إقليميين في الجزأين الشرقي والغربي من البلد. وإزاء ما أحرز من تقدم في عملية السلم، سيجري مرة أخرى إعادة تنظيم العنصر العسكري للبعثة وتخفيضه بعد ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣. ونظرا للمهام التي لا يزال يتعين القيام بها، فإن ما أوصي به هو تخفيض عدد المراقبين إلى ٣٨، بمن فيهم ضباط الخدمات الطبية السبعة، على أن تكون رئاستهم لضابط برتبة عقيد.

باء - وقف النزاع المسلح

١٥ - على اثر انتهاء النزاع المسلح رسميا، أغلقت الشعبة مراكز التحقق الـ ١٥ التابعة لها، التي نقل ٦ منها الى شعبة الشرطة، لكي تستخدمها الشرطة المؤقتة الاضافية (انظر الفقرة ٣٨). وقد شهد ذلك اليوم نفسه التسريح النهائي لما تبقى من المقاتلين السابقين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ودمجهم في الحياة المدنية، بالرغم من أن تدمير أسلحتهم - التي بلغت نسبتها في ذلك الوقت ٦٥ في المائة من قائمة الحصر التي قدمتها الجبهة - تأخر في بعض مراكز التحقق، لأن الجبهة اشترطت لتدميرها تنفيذ الالتزامات

التكميلية التي تعهدت بها الحكومة. وفي فترة لاحقة، استؤنف التدمير التدريجي لأسلحة الجبهة التقليدية والمتطورة، التي كانت متمركزة في السلفادور تحت رقابة بعثة مراقبي الأمم المتحدة، فضلا عن تدمير الأسلحة الموجودة بمستودعات خارج البلد، حيث باشرت البعثة التحقق من ذلك. وبحلول ١١ شباط/فبراير، كان قد تم تدمير جميع الأسلحة المخزونة في مناطق تمركز الجبهة، وفي ١ نيسان/أبريل، اكتمل تدمير الأسلحة الموجودة بمستودعات خارج السلفادور. وهكذا تم بالفعل تدمير الأسلحة المدرجة في قائمة الحصر التي قدمتها الجبهة للبعثة، باستثناء كمية صغيرة من أسلحة الأفراد - نحو ٣,٥ في المائة من المجموع - أفيد أنها فقدت أو سرقت قبل الموعد المحدد لتدميرها. وفي عهدة البعثة الآن عدد صغير جدا من أسلحة الجبهة المتطورة، التي قررت الجبهة أن يتزامن تدميرها مع امتثال الحكومة التام لتوصيات اللجنة المخصصة له نهاية حزيران/يونيه. وقد تفهمت الحكومة هذا الترتيب ووافقت عليه. وتقوم الشعبة العسكرية حاليا بالتحقيق في اكتشاف مخابئ صغيرة للأسلحة، يظن أنها كانت ملكا للجبهة، مما تسبب في احتجاج الحكومة احتجاجا شديد اللهجة.

جيم - تخفيض القوات المسلحة للسلفادور

١٦ - عملا باتفاق نيويورك المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (A/46/502-S/23082، المرفق) قدمت الحكومة خطة لتخفيض القوات المسلحة للسلفادور الى حجم رأت أنه يناسب مبادئها ووظائفها الجديدة، على النحو المحدد في التعديلات التي أدخلت على الدستور، والتي جرت الموافقة عليها في نيسان/ابريل ١٩٩١. وتنص هذه الخطة على تخفيض عدد مقاتلي القوات المسلحة للسلفادور بنسبة ٥٠,٢ في المائة، بما في ذلك تسريح الكتائب الخمس للمشاة للرد الفوري. وكان من المقرر أن تبدأ عملية التخفيض في ١ شباط/فبراير ١٩٩٢ وأن تنتهي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

١٧ - وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قررت القوات المسلحة للسلفادور التعجيل في عملية تخفيض كتائب المشاة وانجاز ذلك قبل الموعد المقرر. ونتيجة لذلك، جرى تسريح ١٥ كتيبة، الذي كان ينبغي أن ينفذ على مدى عام ١٩٩٣ بأكمله، في شهر كانون الثاني/يناير وحده. وتم تسريح آخر كتيبة من هذه الكتائب في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٣، وأنجزت عملية تخفيض القوات المسلحة إجمالا في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣.

١٨ - وقد تجاوز التخفيض الفعلي لأفراد القوات المسلحة للسلفادور نسبة الـ ٥٠,٢ في المائة المتوخاة في خطة الحكومة الأصلية، وبلغ في الواقع ٥٤,٤ في المائة. ومن المتوخى اجراء تخفيض آخر في عدد الضباط، بالرغم من أن هذا الموضوع يتوقف على اعداد خطط لاعادة دمجهم في الحياة المدنية.

دال - ادخال النظام الجديد للاحتياط في القوات المسلحة

١٩ - وفقا للقانون الجديد المنظم للخدمة العسكرية وخدمة الاحتياط، المعتمد في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ (انظر S/24/833، الفقرة ٢٥)، تم انشاء ١٤ مركزا في الأقاليم للتجنيد والاحتياط. ومن أصل المكاتب الفرعية الـ ٣٠ المزمع اقامتها، لن يقام سوى ٣ مكاتب في عام ١٩٩٣، وقيل إن ذلك سببه الافتقار الى الموارد.

هاء - استرداد الأسلحة العسكرية الموجودة في حوزة أفراد عاديين

٢٠ - كان المفترض، بموجب اتفاقات السلم، أن ينتهي استرداد الأسلحة العسكرية الموجودة في حوزة أفراد عاديين، في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. والواقع أنه عندما انتهى النزاع المسلح في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، كانت هذه العملية قد بدأت بالكاد. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، حددت الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني موعدا نهائيا جديدا، هو ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣، للامتثال لهذا الالتزام، الخاضع لتحقق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. وحيث أن هذه العملية لم تزل، بعد مضي شهرين على الموعد النهائي، في حكم المتوقفة، فإن ذلك يشكل مصدرا لقلق شديد.

٢١ - ولم يتم استرداد إلا ٤٠ في المائة من الأسلحة المدرجة في القوائم التي قدمتها القوات المسلحة للسلفادور، بل أن عدد الأسلحة التي استطاعت الشعبة التحقق من تسليمها يقل عن ذلك. والأمر الذي يدعو الى مزيد من الانزعاج هو احتمال عدم تضمن قائمة الحصر المقدمة من القوات المسلحة للسلفادور جميع الأسلحة التي وزعتها هذه القوات طوال سنوات النزاع. وقد أعطت الحكومة تعليلات مختلفة للتأخر في التنفيذ، ولكنها تعليلات لا تقلل من خطورة عدم الامتثال، الذي يولد شعورا بعدم الاطمئنان لدى السكان، بل قد يكون عاملا من عوامل ارتفاع معدل الجريمة في البلد (انظر الفقرة ٤٤). والتأكيدات التي أعلنتها الحكومة والقوات المسلحة بأنهما ترغبان حقا في المضي قدما في هذا المجال، يجب أن تتجسد في تدابير أنشط، تيسر التنفيذ الكامل لهذا الجزء من الاتفاق في أقرب فرصة ممكنة. وهذا يقتضي متابعة متواصلة من قبل الشعبة العسكرية للبعثة.

واو - تنسيق تطهير حقول الألغام

٢٢ - بعد المشاركة في الفريق العامل الذي اضطلع بوضع علامات على حقول الألغام (انظر S/24833، الفقرة ٢١)، تقوم الشعبة العسكرية حاليا بتنسيق خطة منع الحوادث الناجمة عن الألغام. وبمقتضى هذه الخطة، يجري حاليا تدمير الألغام وغيرها من أنواع المتفجرات الموجودة في المواقع التي تحددها الجبهة تحت اشراف البعثة، بواسطة شركة مدنية، يتعاون معها أفراد من القوات المسلحة للسلفادور والمقاتلون السابقون في الجبهة. والمراقبون العسكريون يتواجدون في المنطقة أثناء عملية تطهير حقول الألغام،

ويصدرون محاضر عن الأعمال التي تتم بشأن تدمير المتفجرات. وقد أبدت الجماعة الأوروبية والبلدان التي قدمت أموالا للخطة رغبتها في أن تتم الموافقة على تنفيذ البرنامج وما يترتب عليه من نفقات، من خلال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، التي تنظر الآن في إمكان تلبية هذا الطلب.

زاي - مسائل أخرى

٢٣ - وفقا لاتفاق ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، كان ينبغي أن تنشر الحكومة المبادئ الجديدة للقوات المسلحة للسلفادور مرتين في جميع الصحف، وعن طريق الاعلانات الاذاعية، لكي يمكن اعلام المجتمع ككل بها. ولم يتم ذلك، وبالتالي، فهو يشكل التزاما لم يوف به.

٢٤ - وبعد مناقشات مستفيضة في اللجنة الوطنية لتعزيز السلم، من المتوقع أن يجري عما قريب عرض مشروع قانون يتعلق بتنظيم خدمات الأمن الخاصة على الجمعية التشريعية للموافقة عليه.

ثالثا - مسائل الأمن العام

ألف - شعبة الشرطة

٢٥ - تواصل شعبة الشرطة الاضطلاع بالدور المسند اليها فيما يتعلق بمراقبة ومساعدة الشرطة الوطنية في الفترة الانتقالية، الى أن تحل محلها قوة الشرطة الجديدة المنشأة بموجب الاتفاقات، وهي الشرطة المدنية الوطنية. وتقوم الشعبة، منذ تشرين الأول/اكتوبر من العام الماضي، بمراقبة ودعم قوة الشرطة الاضافية المؤقتة المسؤولة عن حفظ النظام العام والأمن العام في مناطق النزاع السابقة، الى أن تحل محلها قوة الشرطة الجديدة. واضطلعت الشعبة بمهام اضافية نتيجة وزع الشرطة المدنية الوطنية في ٣ من المحافظات الـ ١٤. واستجابة لطلب مقدم من الحكومة، وبالتنسيق الوثيق مع الفريق الفني الدولي الذي يسدي المشورة الى المدير العام للشرطة المدنية الوطنية، تقوم الشعبة حاليا بتقييم أداء قوة الشرطة الجديدة في الميدان وبتزويدها بالمشورة الفنية والدعم الاداري.

٢٦ - وتواصل الشعبة تقديم المساعدة في الجهود المبذولة لتحديد مواقع مخابئ الأسلحة غير المشروعة، ودعم شعبة حقوق الانسان، التي أعيرت ١٨ من مراقبي الشرطة. ويجري مراقبو الشرطة تحريات خاصة عند الاقتضاء، ويوفرون تدابير الأمن المناسبة لزعماء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على نحو ما قررته الاتفاقات. وتقدم الشعبة أيضا مراقبين للاشراف على امتحانات القبول في الأكاديمية الوطنية للأمن العام.

٢٧ - وعدد أفراد الشعبة، التي لاتزال بقيادة اللواء اوميرو فاس بريسكي (أوروغواي)، يبلغ حاليا ٣١٥ من مراقبي الشرطة. وقد أسهمت في هذه القوة اسبانيا وايطاليا والسويد وشيلي وغيانا وفرنسا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والنمسا.

باء - الأكاديمية الوطنية للأمن العام

٢٨ - بدأت الأكاديمية، التي تقوم بتدريب أفراد الشرطة المدنية الوطنية الجديدة، أنشطتها في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وتخرجت الدفعتان الأوليان في وقت واحد يوم ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣، وتخرجت الدفعة الثالثة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٣. وقد انضم الخريجون فعلا الى الشرطة المدنية الوطنية. والتأخير في تجديد مباني الأكاديمية هو السبب، ولو جزئيا على الأقل، في الفاصل الزمني البالغ ثلاثة أشهر بين تخرج الدفعتين الأوليين وتخرج الدفعة الثالثة. وأعلنت الأكاديمية أن إكمال الدورات المقبلة، التي يضم كل منها نحو ٣٠٠ خريج، سيجري من الآن فصاعدا مرة في الشهر. وتضم الأكاديمية حاليا خمسة صفوف كاملة للمستوى الأساسي (زهاء ٨٠٠ ١ متدرب)، وصفا واحدا للمستوى التنفيذي (٧٨ متدربا) وصفا للمستوى العالي (٣٤ متدربا). وقد اتخذت خطوات لتدريب ستة صفوف كاملة للمستوى الأساسي في وقت واحد. وبذا، فمن المتوقع، في نهاية العام، أن يكون حوالي ٥٠٠ ٥ طالب قد انضموا الى الأكاديمية، كما ينتظر أن يتخرج منها نحو ٠٠٠ ٣ طالب.

٢٩ - والأكاديمية تعمل في مبان مؤقتة، بانتظار بناء مبان دائمة، على أراضي اشترتها الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وسيلزم توفير التمويل لتلبية احتياجات من قبيل المحتبر والمكتبة والمرافق الرياضية والترفيهية. يضاف الى ذلك أن على الأكاديمية أن تكمل بناء ميدان رماية ومرافق للتدريب العملي على أساليب الشرطة، ولشراء أسلحة وذخائر للتدريب.

٣٠ - وكما ورد في تقريري الى مجلس الأمن المقدم في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (S/24833، الفقرة ٣٧) قبل مجلس الأكاديمية في المستويين العالي والتنفيذي ١٠ مرشحين من الشرطة الوطنية، التي كانوا قد نقلوا اليها من الحرس الوطني وشرطة الشؤون المالية، بعد توقيع اتفاق السلم في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢. وقد تم ذلك بالرغم من اعتراض بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بأن هذا الاجراء مخالف للاتفاقات ولتعهدات الحكومة فيما بعد. وبعد التدرب في الخارج أربعة أشهر، انضم هؤلاء المرشحون الى الشرطة المدنية الوطنية بصفتهم قادة مؤقتين. وعقدت البعثة عدة جولات مناقشة مع الحكومة حول هذا الموضوع وأوصت بأن يعتبر قبول هؤلاء الضباط استثنائيا لكيلا يشكل سابقة. وللقضاء على المشاكل التي من هذا القبيل في المستقبل، أوصت البعثة باعداد اختبار يوضع خصيصا للمرشحين من الشرطة الوطنية ومن مقاتلي جبهة فارابوندو مارتي السابقين لاجتياز امتحانات القبول المقبلة، للمستويين: التنفيذي والعالي.

٣١ - وظلت الأكاديمية تتلقى الدعم من فريق خبراء فني دولي من اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، يسدي المشورة لمدير الأكاديمية ومجلسها عن جوانب مثل عملية التجنيد والاختيار والمناهج الدراسية والشؤون المالية والنظام التأديبي في الأكاديمية. ويشترك معلمون من اسبانيا وشيلي والنرويج والولايات المتحدة الأمريكيـــة اشتراكا كاملا في الأنشطة التدريبيـــة. ولدى الأكاديمية في الوقت الحالي ما مجموعه ٣٣ خبيرا ومعلما دوليا.

٣٢ - وقد تعزز الرصد الفعال لسير العمل في الأكاديمية، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، بوجود مراقب تابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في مجلس الأكاديمية. وظلت البعثة أيضا تضطلع بمراقبة امتحانات القبول والتوصية بإجراء تحسينات حيث يلزم. كما تقدم البعثة دعما للأكاديمية لتعزيز مقرراتها التدريبية في مجال حقوق الانسان.

٣٣ - وكما يعلم مجلس الأمن، قد ناشدت المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي للأكاديمية، التي عليها أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في إعداد الأفراد للانخراط في قوة الشرطة الجديدة، التي تمثل عنصرا رئيسيا في اتفاقات السلم. والدعم الذي تم تلقيه حتى الآن، رغم قيمته، يظل غير كاف ويلزم أن تبذل الحكومات المانحة جهدا اضافيا. على أنه ينبغي لحكومة السلفادور في الوقت نفسه أن تحشد الموارد بنفسها وأن تمنح الأكاديمية الأولوية اللازمة في الميزانية لتوطيد دعائمها بغية اجتذاب المساعدة الخارجية.

جيم - الشرطة المدنية الوطنية

٣٤ - بدأ الوزع الاقليمي للشرطة المدنية الوطنية في آذار/مارس ١٩٩٣، بإنشاء ١٨ مركزا للشرطة في محافظة واحدة. وقد بلغ مجموع عدد هذه المراكز الآن ٣٤ في ثلاث محافظات. وقد التزمت الحكومة بإجراء وزع شهري هذا العام في سبع محافظات أخرى، تاركة وزع القوة في المحافظات الأربع الباقية لعام ١٩٩٤. كما أنها تلتزم بتنظيم ووزع معظم الفرق العاملة من الشرطة المدنية الوطنية في هذا العام. وسيتطلب هذا دعما دوليا اضافيا، معظمه في مجال التدريب والمعدات. وطبقا للجدول الزمني للحكومة، يمكن أن تصبح الشرطة المدنية الوطنية موزوعة وقائمة بعملها على نحو كامل بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وينتظر بحلول ذلك الوقت أن تكون الشرطة الوطنية قد تم تسريحها تدريجيا بالكامل واستعيض عنها بقوة الشرطة الجديدة.

٣٥ - واتفقت الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ على أن يتم تدريجيا نقل أفراد ومعدات لجنة التحقيقات الجنائية والوحدة الخاصة لمكافحة المخدرات، الى شعبة التحقيقات الجنائية، وشعبة مكافحة المخدرات بالشرطة المدنية الوطنية على التوالي. وسيضطلع المدير العام للشرطة المدنية الوطنية، تحت اشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، بتقييم الكفاءة المهنية لأفراد هاتين الهيئتين وقدرتهم على العمل في قوة الشرطة الجديدة، حيث يتعين عليهم أيضا أن يتلقوا دوره تدريبية خاصة في الأكاديمية عن المبادئ الجديدة للشرطة. ولم يتم بعد اجراء النقل المزمع.

٣٦ - ويتلقى المدير العام للشرطة المدنية الوطنية المشورة من فريق فني من الولايات المتحدة بشأن تنظيم الشرطة المدنية الوطنية ووزعها الاقليمي والوظيفي، وتقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الفريق عند الاقتضاء، بتزويد قوة الشرطة الجديدة بالمشورة الفنية والدعم الاداري وتقيم أداءها في الميدان. وتحال هذه التقييمات الى الشرطة المدنية الوطنية والى الأكاديمية. ولقد بات من الواضح أن الشرطة المدنية الوطنية بحاجة الى دعم دولي اضافي في شكل معدات متخصصة ودراية فنية في مجال التدريب.

٣٧ - ولكفالة اضطلاع الشرطة المدنية الوطنية بالدور المسند اليها في اتفاق السلم، ينبغي أن يستمر المدير العام في العمل بشكل وثيق مع اللجنة الفرعية المعنية بالشرطة المدنية الوطنية، التابعة للجنة الوطنية لتعزيز السلم، وتعمل اللجنة الفرعية هذه بمثابة هيئة استشارية له في اتخاذ القرارات أو التدابير المناسبة فيما يتعلق بقوة الشرطة الجديدة، بما في ذلك القرارات أو التدابير التي لم تتناولها الاتفاقات صراحة. كما ينبغي للجنة الفرعية أن تواصل اشرافها العام على انشاء الشرطة المدنية الوطنية الى حين حلولها بالكامل محل الشرطة الوطنية.

دال - النظام الخاص

٣٨ - بدأت قوة الشرطة المؤقتة الاضافية أنشطتها في أوائل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ وتم وزعها على ٢٠ مخفرا في ٩ محافظات بحلول نهاية شباط/فبراير. وأدى وزع الشرطة المدنية الوطنية في ثلاث محافظات الى اغلاق ٩ من هذه المخافر. وسيتم اغلاق المخافر الـ ١١ الباقية تدريجيا مع استمرار الوزع الاقليمي للشرطة المدنية الوطنية. وقد يتم الاستغناء عن الشرطة المؤقتة الاضافية كلية اذا قبل المدير العام للشرطة المدنية الوطنية بتوصية مجلس الأكاديمية الوطنية للأمين العام باستبدالها بوحدات من الشرطة المدنية الوطنية.

٣٩ - ويتولى المدير العام للشرطة المدنية الوطنية أيضا إمرة قوة الشرطة المؤقتة الاضافية. وتخضع كل وحدة من وحداتها للإشراف والتوجيه الدائمين لمراقبي الشرطة التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة، الذين يقومون أيضا بإعطاء دروس أكاديمية يومية. وتقدم شعبة الشرطة الدعم الاداري للشرطة المؤقتة الاضافية.

هاء - الشرطة الوطنية

٤٠ - نص اتفاق السلم على أن تكون الشرطة الوطنية مسؤولة عن حفظ النظام العام والأمن العام خلال الفترة الانتقالية الى أن تحل الشرطة المدنية الوطنية محلها بالكامل. ورغم أن هذا الاحلال قد تم بالفعل

في ٣ محافظات من ١٤ محافظة، فلم يبدأ بعد تخفيض الشرطة الوطنية. بل إن ما حدث، كما أبلغت مجلس الأمن في أيار/مايو (S/23999، الفقرة ٣٠)، وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24833، الفقرة ٤٣) هو أن الشرطة الوطنية عززت بأفراد من قوتي الأمن العام السابقتين، وهما الحرس الوطني وشرطة الشؤون المالية، وبوحدات مستقلة من إحدى الكتائب المسرحة لمشاة الرد الفوري. وتدافع الحكومة عن حركات النقل هذه على أساس أن الاتفاقات لم تنص صراحة على حظرها، وأن ازدياد جرائم القانون العام تقتضي منها أن تعزز الشرطة الوطنية. على أن وجهة نظر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، التي نقلتها الى الحكومة، هي أن حركات النقل هذه لا تتفق مع الغرض العام للاتفاقات، وتتنافى مع روحها، خاصة اذا نظر اليها على ضوء البطء الذي تتسم به المراحل المبكرة من بدء الاستعدادات الخاصة بالأكاديمية والشرطة المدنية الوطنية.

٤١ - إن هذه الأوضاع تنطوي على تناقض. فلقد كان القصد هو الاستغناء عن الشرطة الوطنية تدريجيا في الوقت الذي يتم فيه وزع الشرطة المدنية الوطنية. على أن الحاصل هو أن الشرطة الوطنية زادت زيادة كبيرة، ليس فقط نتيجة لحركات النقل هذه، وإنما أيضا عن طريق تخرج زهاء ٦٠ الى ١٠٠ من ضباط الشرطة شهريا من المدرسة الوطنية لتدريب الشرطة، التي تبين للبعثة مؤخرا أنها لا تزال تعمل. وقد أبلغت الحكومة البعثة بأن أفراد الشرطة الوطنية الذين حل محلهم بالفعل أفراد الشرطة المدنية الوطنية سيعاد وزعهم على مناطق البلد التي ترتفع فيها معدلات الجريمة. ورغم أن الاتفاق لم يقرر صراحة أن تخفيض الشرطة الوطنية ينبغي أن يتزامن مع وزع الشرطة المدنية الوطنية، فقد نص بالفعل وبوضوح تام على أن تحل قوة الشرطة الجديدة محل القوة القديمة. ولهذا السبب، من الضروري، على أقل تقدير، أن تستجيب الحكومة لطلب البعثة الافادة بما تنتويه في شأن تخفيض الشرطة الوطنية وأن تبلغ البعثة، في هذا الصدد، بخططها فيما يتعلق بإغلاق المدرسة الوطنية لتدريب الشرطة. كما ينبغي للحكومة أن تبلغ البعثة بما تزمع القيام به لحل هياكل معينة للشرطة، وبالدرجة الأولى الشرطة المالية (شركة الجمارك السابقة)، التي يتناقض استمرار وجودها تناقضا واضحا مع وجود شعبة الشؤون المالية التابعة للشرطة المدنية الوطنية.

٤٢ - وتتوافر الموارد اللازمة لدمج أفراد الشرطة الوطنية، الذين سيتم الاستغناء عنهم تدريجيا في عملية تخفيض القوة، في الحياة المدنية. وسيكون بمقدور هؤلاء الأفراد الالتحاق بمختلف برامج إعادة الدمج المخصصة للمحاربين السابقين من كلا الجانبين. وسوف يساعدهم ذلك على التكيف مع ظروفهم الجديدة.

٤٣ - وأحد السبل المفتوحة أمام أفراد الشرطة الوطنية هو الانضمام الى الشرطة المدنية الوطنية من خلال الأكاديمية. ففي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢، اتفقت الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على أنه يمكن شغل ما يصل الى ٢٠ في المائة من الشواغر بأفراد الشرطة الوطنية العاملين، والمقاتلين السابقين من الجبهة بغية المحافظة على التوازن بين المتقدمين لهذه الشواغل من كلا المصدرين. وكان من المتوخى

فرز هؤلاء المتقدمين بعناية. على أنه تبين للبعثة، خلال امتحان القبول الأخير، أن عددا كبيرا من المتقدمين من الشرطة الوطنية كان قد ترك القوة منذ أربع الى ست سنوات، وفي حالات كثيرة كان ذلك بعد فصلهم لأسباب تأديبية، وأنهم لم يعودوا الى الانضمام إلا بعد أن تم توقيع اتفاق السلم. ومن الجلي أن هذا لم يكن هو المقصود في اتفاق السلم، وأنه يبعث على الانزعاج بصفة خاصة اذا ربط بما يبدو من أن الشرطة الوطنية يجري تعزيزها لا تخفيضها.

واو - مشكلة جرائم القانون العام

٤٤ - في شباط/فبراير ١٩٩٣، عمدت الحكومة، في استجابة للقلق المتزايد من جانب الجمهور، الى وضع برنامج لمكافحة جرائم القانون العام. ورغم أن الأرقام المتوفرة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لا تشير الى زيادة كبيرة في جرائم القانون العام منذ توقيع الاتفاق، فمما لا جدال فيه أن معدل الجريمة مرتفع للغاية وأن انتهاء الصراع المسلح قد يكون من العوامل المسهمة في شد انتباه الجمهور اليه. بل أن هذه الجرائم، وفقا لاستطلاع للرأي أجري مؤخرا، هي أهم مسألة مفردة تشغل الاهتمام في السلفادور. وفي ضوء ذلك، يعتبر أن برنامج الحكومة جاء في حينه. ومن الجوانب الايجابية الأخرى أن البرنامج يقصر مشاركة القوات المسلحة على توفير الدعم الاداري لقوات الشرطة.

رابعا - حقوق الإنسان وإقامة العدل

٤٥ - كما أشير اليه في التقرير السادس لمدير شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (S/25521، المرفق)، فإن تحليل واقع الحال في احترام حقوق الإنسان في السلفادور يظهر تحسنا تدريجيا، ولاسيما عند مقارنته بما كان سائدا قبل توقيع اتفاقات السلم. والدليل على هذا التحسن هو أنه لم تسجل أي حالة من حالات الاختفاء القسري أو التعذيب خلال الفترة التي يغطيها التقرير (حزيران/يونيه ١٩٩٢ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٣). بيد أنه لا تزال هناك انتهاكات خطيرة للحق في الحياة وفي السلامة الشخصية والحرية. وتبرز خطورة هذه الانتهاكات من تواترها وطبيعتها الشنيعة. وهي تحدث وسط إحساس عام بانعدام الأمن ناشىء عن شيوع الجريمة وارتفاع معدلات جرائم القتل.

٤٦ - ان عملية التحقق النشط التي تضطلع بها شعبة حقوق الإنسان لا تقتصر في توجهها على مجرد التسجيل الموضوعي للوقائع، وانما تتوجه أيضا الى بذل المساعي الحميدة بهدف مساعدة جهود السلفادوريين لمعالجة الانتهاكات التي لا تزال مستمرة - والتي يتسم بعضها بالانتظام. وقد كرر مدير شعبة حقوق الإنسان في تقريره السادس التوصيات التي قدمها في تقاريره السابقة وأضاف اليها ٢٢ توصية جديدة. وتناقش حاليا بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور مع حكومة السلفادور طرائق التنفيذ الكامل للتوصيات التي لم تنفذ بعد.

٤٧ - وتتعاون الشعبة، في إنجازها لمهامها، مع المؤسسات السلفادورية لتعزيز قدرة هذه المؤسسات على العمل في مجال تعزيز حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تدعم بصورة نشطة المجلس الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان في جهوده لتحسين القدرة الاستقصائية لمكتبه، ولإنشاء مكاتب إقليمية من أجل تغطية احتياجات الشعب السلفادوري برمته. وبالاضافة الى ذلك، تسعى الشعبة الى تعزيز علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان التي تعمل منذ سنوات في ظل ظروف عصيبة.

٤٨ - وفي المستقبل القريب، وفي سياق العملية الانتخابية القادمة، سيتطلب تعزيز حقوق الإنسان من الدولة والمجتمع بوجه عام بذل جهد أعظم. وسيتطلب الاحترام التام للحقوق المدنية والسياسية تدعيم سيادة القانون، الأمر الذي يشكل هدفا من الأهداف النهائية لاتفاقات السلم.

خامسا - لجنة تقصي الحقائق

٤٩ - أنشئت لجنة تقصي الحقائق وفقا لاتفاقات المكسيك المؤرخة ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ (S/23130، الصفحات ٥ و ١٦ الى ١٨). وعهد إليها بمهمة التحقيق في أعمال العنف الخطيرة التي وقعت منذ عام ١٩٨٠، والتي رئي أن الأثر الذي تركته على المجتمع يقتضي أن يعرف الشعب الحقيقة على وجه السرعة. وتشكلت اللجنة من ثلاث شخصيات دولية عينهم الأمين العام بعد التشاور مع الطرفين: بليساريو بيتانكور، رئيس كولومبيا السابق؛ وريناldo فيغيريدو بلانشارت، وزير خارجية فنزويلا السابق؛ وتوماس بويرغنتال، الرئيس السابق لمحكمة الدول الامريكية لحقوق الإنسان ولمعهد الدول الامريكية لحقوق الإنسان. وتقرر ان ترسل اللجنة في غضون ستة أشهر من بدء أعمالها، تقريرا نهائيا يتضمن استنتاجاتها وتوصياتها الى الطرفين والى الأمين العام لكي يتولى تعميمه واتخاذ ما يراه مناسبا من القرارات والمبادرات. وتعهد الطرفان بتنفيذ توصيات اللجنة.

٥٠ - وكان مقررا في الأصل تسليم التقرير، وهو وثيقة تربو على ٢٠٠ صفحة بالاضافة الى مرفقات تقع في عدة مئات من الصفحات، في شهر كانون الثاني/يناير، ولكن تم، باتفاق الطرفين، تأجيل ذلك حتى ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣. ويترجم التقرير حاليا الى اللغات الرسمية، ويؤمل أن يكون متاحا للتعميم بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن في أوائل حزيران/يونيه.

٥١ - وتلقت اللجنة أكثر من ٠٠٠ ٢٢ شكوى من أعمال عنف خطيرة وقعت في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ و تموز/يوليه ١٩٩١. وكان أكثر من ٦٠ في المائة من الشكاوى يتعلق بحالات إعدام بدون محاكمة، وأكثر من ٣٥ في المائة يتعلق بحالات الاختفاء القسري، وكان أكثر من ٢٠ في المائة يتضمن

شكاوى من التعذيب. ويصف تقرير اللجنة حوالي ٣٠ حالة رأت أنها تقع في فئة أعمال العنف الخطيرة، على النحو الوارد في الفقرة ٤٩ أعلاه، واختارتها لتوضيح أنماط العنف المختلفة. وهي مصنفة على أنها أعمال عنف على يد عملاء الدولة؛ ومذابح للفلاحين على يد القوات المسلحة؛ واغتيالات على يد فرق الموت، وأعمال عنف على يد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني؛ واغتيالات للقضاة.

٥٢ - وسجلت اللجنة توصياتها تحت أربعة عناوين:

أولا - توصيات ناشئة بشكل مباشر عن نتائج تحقيقات اللجنة: وهي تتصل بالأشخاص الذين ثبت تورطهم في الحالات التي تم التحقيق فيها وببعض جوانب النظام القضائي في السلفادور؛

ثانيا- القضاء على الأسباب الهيكلية المتصلة على نحو مباشر بالحوادث التي تم التحقيق فيها: وتشمل هذه التوصيات التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم؛ واجراء اصلاحات في القوات المسلحة وفي ترتيبات الأمن العام؛ وإجراء تحقيقات بشأن الجماعات غير القانونية؛

ثالثا- إصلاحات مؤسسية للحيلولة دون تكرار تلك الأحداث: وتتصل تلك التوصيات بإقامة العدل؛ وحماية حقوق الإنسان (بما في ذلك التنفيذ الفوري لبعض التوصيات التسع عشرة التي تقدمت بها بالفعل شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور)؛ وتشكيل الشرطة المدنية الوطنية الجديدة؛

رابعا - تدابير للمصالحة الوطنية.

٥٣ - إن توصيات اللجنة تتطلب طائفة عريضة من التدابير الادارية والتشريعية والدستورية، فضلا عن جهود معينة من جانب الأفراد. وهذه التدابير ليست مطلوبة فحسب من الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، بل انها مطلوبة أيضا وبوجه خاص من الجمعية التشريعية التي سيكون عليها إصدار قوانين جديدة أو تنقيح القوانين القائمة، فضلا عن اعتماد التعديلات الدستورية اللازمة والتصديق عليها (وهي تعديلات تتطلب أغلبية في مجلس تشريعي والتصديق بأغلبية الثلثين في المجلس التشريعي التالي) من أجل تنفيذ التوصيات. وستضطلع الحكومة واللجنة الوطنية لتعزيز السلم بدور هام في تشجيع صدور التشريعات اللازمة. ويتفاوت الإطار الزمني للتنفيذ من توصية الى أخرى.

٥٤ - وبعد وقت قصير من تلقي الرئيس كريستياني تقرير اللجنة، قال في خطاب عام وفي رسالة موجهة لي إنه على استعداد للامتثال بصورة دقيقة لتوصيات اللجنة التي تقع ضمن اختصاصه، وتكون متمشية مع الدستور، ومتوافقة مع اتفاقات السلم، وتسهم في تحقيق المصالحة الوطنية. وفي نفس الوقت، اتهم متحدثون باسم الحكومة اعضاء اللجنة بأنهم تجاوزا ولايتهم، وبأنهم على وجه الخصوص ادعوا لأنفسهم الاضطلاع بمهام قضائية. وفي رسالة مؤرخة ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣، قال السيد شفيق حنظل، المنسق العام لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، إن الجبهة وان كان لها عدد من التحفظات على تقرير اللجنة، فإنها تقبل التوصيات الواردة فيه في مجملها. بيد أن تنفيذ الجبهة لتلك التوصيات جعل مشروطا، في بعض الحالات، بأن تفعل الحكومة نفس الشيء.

٥٥ - وفي ضوء رد الفعل هذا، أصدرت تعليمات بإجراء تحليل تفصيلي لتوصيات اللجنة، وفحص ما اذا كان أي منها يخرج عن ولاية اللجنة أو يتعارض مع الدستور، وتحديد التدابير المطلوبة والجهة التي يجب أن تتخذها والاطار الزمني لذلك. وسأرسل هذا التحليل قريبا الى الرئيس كريستياني، والى السيد حنظل بوصفه المنسق العام لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والى المنسق الحالي للجنة الوطنية لتعزيز السلم. وسوف أوجه انتباههما الى التزامي بالتحقق من تنفيذ توصيات اللجنة وبتقديم تقارير عن ذلك على فترات منتظمة الى مجلس الأمن، وأملي أن أقدم أول هذه التقارير قبل آخر حزيران/يونيه . وسأطلب الى الرئيس كريستياني والسيد حنظل ومنسق اللجنة الوطنية لتعزيز السلم أن يزودوني، قبل ذلك التاريخ، بالمعلومات المتعلقة بالتدابير التي اتخذت، أو التي من المزمع اتخاذها، من قبل الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني واللجنة الوطنية لتعزيز السلم، على التوالي، لتنفيذ كل توصية من التوصيات التي يحدد تحليل الأمم المتحدة ان تنفيذها يقع ضمن مسؤولية كل جهة من تلك الجهات. وبمجرد أن يتم ذلك، سأعمم التحليل بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

سادسا - المسائل الاقتصادية والاجتماعية

ألف - برنامج نقل ملكية الأرض

٥٦ - إن اقتراحي المقدم في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٢ والمتعلق بنقل ملكية الأرض (انظر الوثيقة S/24833، الفقرات ٥٥ الى ٦٠) يشكل في الواقع إضافة لاتفاق السلم وذلك بالنظر الى أن الطرفين قد قبلاه بعد تقديمه بوقت قصير. (يشار أدناه الى هذا الاقتراح بأنه اتفاق ١٣ تشرين الأول/اكتوبر) وبرنامج نقل ملكية مساحة من الأرض تصل الى ٠٠٠ ٢٣٧ مانزانا* الى أشخاص لا يتجاوز عددهم ٥٠٠ ٤٧ شخص، من بينهم مقاتلون سابقون من الطرفين وأفراد من حائزي الأراضي (الأفراد الذين شغلوا الأرض

(*) المانزانا الواحد يعادل ٧,. هكتار.

بدون صكوك ملكية خلال سنوات النزاع)، برنامج جرى تقسيمه الى ثلاث مراحل. وقد تحددت تلك المراحل على أساس مدى توفر الموارد من الأموال والأرض.

٥٧ - وبالنسبة للمرحلة الأولى، التي تعتبر مرحلة طارئة، كان من المتوقع أن يتم توفير الموارد خلال الفترة من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ الى كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ لأن الحكومة كانت توفر أراض مملوكة للدولة وكانت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة توفر الموارد المالية. وفي وقت التفاوض بشأن الاتفاق، كانت التوقعات تشير بالفعل الى أن تنفيذ هذه المرحلة سيستغرق وقتا أطول وذلك بالنظر الى المشكلات الادارية الجديدة التي ينطوي عليها تنفيذ ذلك البرنامج المعقد. وفي المرحلة الأولى، كان من المقرر أن يحصل ٤٠٠ ١٥ مستفيد على ٠٠٠ ٧٧ مانزانا. وقد منحت أولوية لمقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني المسرحين بإعطائهم كل ما هو متوفر من الأراضي التي لم تنقل ملكيتها قانونا لحائزي الأراضي.

٥٨ - وكان من المقرر أن تبدأ المرحلة الثانية بمجرد أن تقوم الجماعة الأوروبية بتوفير الموارد، وهو ما كان متوقعا أن يتم في شباط/فبراير ١٩٩٣. وهذه المرحلة تختلف عن المرحلة الأولى بالنظر الى أن الجماعة الأوروبية اشترطت المساواة في الاستحقاقات بين المقاتلين السابقين في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والأعضاء السابقين في القوات المسلحة من جميع الأراضي التي لم تنقل ملكيتها قانونا الى حائزي الأراضي الحاليين. وكان من المقرر أن تنتهي المرحلة الثانية عندما يتم شراء ٠٠٠ ٢٠ مانزانا بالأموال المقدمة من الجماعة الأوروبية. وكان من المتوقع أن يستفيد من تلك المرحلة حوالي ٠٠٠ ٤ شخص.

٥٩ - وبالنسبة للمرحلة الثالثة، التي من المقرر أن يحصل خلالها حوالي ١٠٠ ٢٨ شخص على ٥٠٠ ١٤٠ مانزانا، بما يمثل ٦٠ في المائة من المساحة الكلية، فإنه لا الموارد المالية ولا الأراضي تتوفر في الوقت الحالي. وقد قدر بالتقريب انه سيلزم لهذه المرحلة ٨٥ مليون دولار وذلك على أساس السعر المتوسط الذي نقل به بنك الأراضي ملكية اراض مماثلة خلال السنة السابقة.

٦٠ - وبرنامج نقل ملكية الأرض أحرز تقدما ولو أن ذلك كان بخطى بطيئة. وقد جرى التفاوض، بموارد من المرحلة الأولى، على نقل ملكية ٣٦ من الممتلكات التابعة للدولة و ١٩٦ من الممتلكات الخاصة، وبلغت المساحة الإجمالية لتلك الممتلكات حوالي ٠٠٠ ٤٥ مانزانا. وبمجرد استلام تلك الممتلكات، سيستفيد منها ٠٠٠ ١٠ من مقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني السابقين وحائزي الأراضي. وهذا يمثل مساحة من الأرض تقل نسبتها قليلا عن ٦٠ في المائة من المساحة التي ستسلم خلال المرحلة الأولى ويشمل ما يزيد قليلا على نسبة ٦٠ في المائة من المستفيدين. غير أنه لم يسجل حتى الآن سوى ١٣ من الممتلكات الخاصة التي تم التفاوض على نقل ملكيتها والتي يستفيد منها ٢٠٠ شخص؛ أما الممتلكات الخاصة الباقية وعددها ١٨٣ فإنها لا تزال في مرحلة من المراحل القانونية المختلفة التي تسبق إصدار صكوك الملكية. وقد استفاد بالفعل ما يزيد عن ٦٠٠ شخص من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة للسلفادور

من تسليم ١١ من الممتلكات التي تبلغ مساحتها الإجمالية ٤٠٠ ١ مانزانا، وتسجيلها نهائيا، وذلك بموارد من المرحلة الثانية.

٦١ - وقد أدت التأخيرات الى حدوث توتر شديد، وهو توتر تتمثل أخطر نتائجه في أن الكثير من المستفيدين لن يتمكنوا من الشروع في زراعة الأرض في موسم الزراعة الحالي الذي بدأ في أيار/مايو. ومنح القروض للأنشطة الزراعية في الوقت المناسب يمثل مشكلة أخرى، لأن غالبية المستفيدين لم يتسلموا بعد صكوك ملكية ممتلكاتهم ولأن منحهم ائتمانات تكتنفه صعوبات رسمية. ومع أن الحكومة وافقت على تقديم ائتمانات الى حائزي الأراضي الذين أجروا بالفعل مفاوضات بشأن حيازة الأرض، فإنها لم توافق بعد على تقديم الائتمانات اللازمة للانتاج في هذا الموسم الى حوالي ٨٠ في المائة من الحائزين الذين لم يجروا بعد مفاوضات بشأن تلك الحيازة. وهذا خروج واضح على اتفاق السلم الذي ينص ليس فقط على أنه لا يجوز طرد حائزي الأراضي ريثما يتم التوصل الى اتفاق بشأن حل لمشكلة حيازتهم للأرض، بل ينص أيضا على أنه يجب تزويدهم بالدعم المالي من أجل زيادة الانتاج الزراعي. كذلك فإن هذا يعني ضمنا، في جملة أمور، أنه سيكون مطلوبا تقديم مزيد من المساعدة الغذائية الدولية على مدى فترة أطول من الفترة التي كانت متوقعة أصلا.

٦٢ - وقد أسهم الجانبان كلاهما في حدوث التأخيرات. فالعقود الأصلية الخاصة بتسوية الأوضاع القانونية للأرض لم تكن متفقة مع الاتفاقات وتعين تغييرها. ومن المرجح أن يزيد عدد حائزي الأراضي كثيرا عن الحد الأقصى المنصوص عليه في الاتفاق وهو ٠٠٠ ٢٥ شخص. وقطع الأراضي المحددة لم تكن جميعها متفقة مع ما كان متوقعا - وقد رفضت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بعضها في الواقع. وتصادف الجبهة، من جانبها، صعوبات مختلفة في تقديم القوائم المطلوبة التي تتضمن أسماء أفرادها المسرحين المستفيدين وأرقام هويتهم. ومع مرور ستة أشهر على بدء البرنامج لم تقدم بعد القوائم التي تخص ٩٧ من الممتلكات التي جرى التفاوض بشأنها، والبالغ عددها ١٩٦.

٦٣ - وكان بطء وتعقد الإجراء المتعلق بنقل ملكية الأراضي قانونيا تحت إشراف بنك الأراضي من بين المشكلات الأخرى التي تسببت في حدوث تأخير. فالإجراء، الذي يتكون من ١٧ مرحلة، مستمد من قوانين صدر بعضها منذ ٥٠ عاما ويحتاج الى بعض الخطوات التي تستغرق وقتا طويلا. والحكومة تعمل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، ومع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والجماعة الأوروبية كجهتين مانحتين، من أجل زيادة سرعة ذلك الإجراء.

٦٤ - ومن أسباب القلق الأخرى أن الحكومة لم تقم حتى الآن بتزويد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بمعلومات عن العملية من حيث علاقتها بالقوات المسلحة للسلفادور، وخاصة عن المفاوضات بين

تلك القوات وبنك الأراضي، وذلك على الرغم من أن تلك المعلومات قد طلبت منها عدة مرات. وبالتالي فإن البعثة لم تتمكن من التحقق من قوائم المستفيدين أو من مراقبة المفاوضات المتصلة بشراء وبيع الممتلكات وتحديد عدد المستفيدين كما فعلت في حالة المقاتلين السابقين لجبهة فارابوندو مارتي. وقد حصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة على تأكيدات من الحكومة بأنها ستقدم تلك المعلومات.

٦٥ - والمسألة التي تثير أكبر قدر من القلق تتعلق بنقل حائزي الأراضي الذين يشغلون قطعا من الأرض لا يرغب ملاكها في بيعها الى أماكن أخرى. فهذه الممارسة تخرج عن نص اتفاق ١٣ تشرين الأول/اكتوبر، بل وتخرج بالتأكيد عن نية وروح ذلك الاتفاق الذي ينص على أن حائزي الأراضي الذين يشغلون أراض لا يمكن شراؤها سيكونون آخر من يتم نقلهم الى أماكن أخرى. والأساس المنطقي لذلك كان يقوم على اتفاق السلم الذي ينص على أن تكون الأولوية لمقاتلي الطرفين وأن تعطى لهم أراض عند تسريحهم، وعلى عدم جواز طرد حائزي الأراضي من الأراضي التي يشغلونها في الوقت الحالي الى حين التوصل الى حل بالنسبة لمسألة نقلهم الى أماكن أخرى.

٦٦ - ولأسباب مختلفة، اختارت الحكومة والجبهة بدلا من ذلك نقل حائزي الأراضي الى أراض لا يرغب ملاكها في بيعها. وذلك يعتبر، نظرا للقيود المتعلقة بالمسائل المالية وبالأرض، ضارا بالمستفيدين المحتملين الآخرين. فالحكومة تتعرض لضغط من ملاك الأراضي الذين يرغبون في استرداد أراضيهم بعد حرمانهم منها لسنوات كثيرة. والجبهة تتعرض لضغط من الأفراد الذين يشغلون قطعا من الأرض لا يرغب ملاكها في بيعها، لأنهم لا يستطيعون أن ينتجوا دون أن يحصلوا على ائتمانات ويشعرون بأنهم يتعرضون لضغوط كي يتركوا الأرض. وفي الوقت نفسه فإن بعض المقاتلين السابقين للجبهة ليسوا راغبين في قبول أراضي الدولة التي تعرضها الحكومة على أمل الحصول على اراض خاصة تكون أكثر قربا الى أسرهم التي تعيش في أماكن أخرى. وعلى هذا فإنه لأسباب قد تكون مناسبة لأصحابها في الأجل القصير، قبل الطرفان أن يعكس الترتيب وأن يغير المنطق الذي يقوم عليه اتفاق ١٣ تشرين الأول/اكتوبر بإعطاء أولوية لنقل حائزي الأراضي الى أماكن أخرى. وقد يضر هذا الى حد كبير بنجاح البرنامج الذي كان ينطوي بالفعل، في صورته الأصلية، على قدر كبير من الطموح.

٦٧ - ونقل حائزي الأراضي الى أماكن أخرى في هذه المرحلة التي وصلت فيها، بالكاد، النسبة المئوية للمستفيدين المحتملين الذين أجروا مفاوضات بشأن شراء الأرض الى ٢٢ في المائة، سيعرض برنامج نقل ملكية الأرض الى ضغط، دون داع، بل وقد يتسبب في فشل البرنامج. واذ اعتقد ملاك الأراضي أن بإمكانهم التخلص من الأشخاص الذين يشغلون أراضيهم فإن احتمال قبولهم بيع الأراضي سيقل أو أنهم قد يطلبون أسعارا أعلى (أسعار أكثر تماشيا مع أسعار الأراضي غير المشغولة). ومن المرجح أن يخلق هذا أربعة أنواع من المشاكل، هي: (أ) أن تكون الأراضي المتاحة غير كافية للمستفيدين المحتملين؛ , (ب) الحاجة الى مزيد من الموارد المالية لتمويل البرنامج؛ و (ج) ستصبح خدمة الدين، اذا اضطر المستفيدون الى دفع أسعار عالية جدا لأراضيهم، أمرا بالغ الصعوبة؛ و (د) سيتعين تأخير نقل ملكية الأرض الى أعضاء جبهة فارابوندو مارتي والقوات المسلحة المسرحين بسبب نقص الموارد المالية.

٦٨ - وبالنظر الى الأسعار التي جرى التفاوض بشأنها حتى الآن مع الملاك الخاصين (٧٥٠ دولارا في المتوسط وهو مبلغ آخذ في الزيادة، بالمقارنة بالسعر الذي كان سائدا قبل بدء البرنامج وهو ٦٠٠ دولار) فإنه لن تكون هناك موارد مالية كافية لتنفيذ المرحلتين الأوليين. وبالنسبة للمرحلة الثالثة فإنه ستكون هناك حاجة الى مبلغ ١٠٥ ملايين دولار وليس ٨٥ مليون دولار كما كان مقدرا من قبل. والتحريف الحادث في تنفيذ برنامج الأراضي لابد وأن تكون له آثار ضارة على الجهود الرامية الى الحصول على مساعدة مالية خارجية، والتي ثبت بالفعل أنها جهود بالغة الصعوبة، وهي مشكلة سيجري تناولها في الفرع العاشر.

٦٩ - والائتمانات المتاحة لم تكن كافية ليس فقط لشراء الأراضي بل أيضا للإسكان ولزراعة المحاصيل. وقد تبين من دراسة أجرتها مؤخرا، بناء على طلبي، اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انه حتى في ظل الافتراضات التي تنطوي على أكبر قدر من التفاؤل بالنسبة للإنتاجية وتكاليف الانتاج والأسعار السائدة في السوق، لن يكون بإمكان غالبية المستفيدين من نقل ملكية الأراضي الذين يقصرون استخدام الأرض على انتاج الحبوب أن يحصلوا من قطع الأراضي الخاصة بهم على إيراد يكفي لتلبية الحاجات الأساسية لأسرهم وخدمة ديونهم. وهذا يعني أن غالبية المستفيدين من نقل ملكية الأرض الذين لا يزرعون محاصيل متنوعة تكون أكثر انتاجية سيتعين عليهم أن يبحثوا عن إيراد إضافي خلال أشهر إراحة الأرض، وذلك في الغالب كأجراء يعملون في انتاج محاصيل التصدير التي تحتاج الى يد عاملة كثيفة خلال فترة الحصاد. والائتمانات المتوسطة الأجل إضافة الى المساعدة الفنية، ستسمح للمستفيدين بممارسة أنشطة متنوعة تكون أكثر ربحية.

باء - محفل التشاور الاقتصادي والاجتماعي

٧٠ - في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣، وقع ممثلو الحكومة والأعمال التجارية والعمال في المحفل اتفاقا تاريخيا تم بموجبه الاعتراف بصورة فعلية لأول مرة، بحق العمال في تشكيل جمعيات لهم. وقرر الاتفاق أيضا مبدأ إنشاء آلية ثلاثية للاتفاق على طرق معالجة النزاعات العمالية. وفي ١٤ نيسان/ابريل، أنشأ المحفل لجنة لتيسير النظر في ٢٩ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية يقترح أن يعتمدها قطاع العمال. ولسوء الحظ، وصلت المناقشات إلى طريق مسدود بشأن أربع من الاتفاقيات يجري تحليلها في الوقت الحاضر بغية التصديق عليها فيما بعد؛ وهي تتعلق بحق العمال في إنشاء منظمات لهم. وتهدد هذه النكسة بعرقلة العمل في المحفل حيث لا تزال المناقشات بشأن قانون العمل معلقة.

جيم - برامج إعادة الدمج

٧١ - تقرر في اتفاق السلم أن يكون الهدف الرئيسي لخطة التعمير الوطني هو تنمية مناطق النزاع السابقة، وتلبية أشد الاحتياجات إلحاحا للسكان الأكثر تضررا بالنزاع، وإعادة تشييد الهياكل الأساسية المتضررة. وتتضمن خطة التعمير أيضا ترتيبات لاتخاذ تدابير من أجل تيسير إعادة دمج المقاتلين السابقين التابعين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، ومقعدي الحرب في الحياة المدنية. وفي هذا السياق، يجري حاليا، على النحو المبين بإيجاز أدناه تنفيذ البرامج التي وضعتها الحكومة لإعادة دمج نحو ٠٠٠ ١١ من المقاتلين السابقين التابعين للجبهة في إطار الفئتين المذكورتين أعلاه.

٧٢ - وفيما يتعلق بالبرامج القصيرة الأجل، أكمل في نهاية نيسان/ابريل ١٩٩٣ توزيع الأدوات الزراعية واللوازم المنزلية الأساسية؛ وأكمل في منتصف نيسان/ابريل برنامج التدريب الزراعي الذي نسقه برنامج الأمم المتحدة الانمائي؛ ويرجح أن يتواصل حتى آب/اغسطس ١٩٩٣ برنامج التدريب في مجالي الصناعات والخدمات، الذي علق بصورة مؤقتة في انتظار تخصيص مزيد من الأموال.

٧٣ - وبخصوص البرامج الأخرى، اتفقت الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على سعر فائدة يبلغ ١٤ في المائة، وهو مستوى أدنى من أسعار السوق، للمشاريع التجارية الصغيرة والأنشطة الزراعية. وسيمنح الائتمان الزراعي لجميع المستفيدين الذين أكملوا التفاوض من أجل شراء الأرض حتى لو كانوا لم يحصلوا بعد على صك ملكيتهم النهائي. وأدت المناقشات بين الحكومة والمانحين المحتملين، بمشاركة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، حول تمويل الزمالات الخاصة بالدراسات العليا إلى اتفاق على بدء البرنامج بأموال المعونة المتاحة الآن إلى أن يجري تحويل الأموال المتعهد بها من ألمانيا ولم يبدأ بعد تنفيذ برنامج الاسكان.

٧٤ - واعترضت البرامج الخاصة بمقعدي الحرب صعوبات ناجمة من تخلف الجانبين عن الاتفاق على طرق للاضطلاع بإعادة التأهيل على المدى الطويل. ولقد أكدت الأحداث الأخيرة التي وقعت في ٢٠ أيار/مايو

في السلفادور طابع الاستعجال الذي يتسم به الاتفاق على هذه البرامج وتنفيذها. ومر البرنامج الطبي بفترة انقطاع دامت ثلاثة شهور (من شباط/فبراير إلى نيسان/ابريل) نتيجة للاختلافات فيما بين الجانبين بشأن اختيار الموظفين الذين يتولون تسيير البرنامج وبسبب التأخير في تجهيز المستشفي. ويتوقف تنفيذ القانون الخاص بصندوق حماية مقعدي الحرب على قيام الحكومة في ٢٢ حزيران/يونيه بتسليم مساهمتها المالية الأولية إلى مجلس المديرين، الذي كان ينبغي أن يؤدي القسم في نهاية نيسان/ابريل. وتسهم الجماعة الاوروبية أيضا بزهاء ٠٠٠ ٤٦ دولار في تمويل مشروع تسجيل المستفيدين المحتملين من الصندوق. ولم يتسن لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور الاضطلاع على السجلات الخاصة بتنفيذ برامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة للسلفادور أو على المعلومات بشأن التعويض المالي المقرر للجنود الذين تم تسريحهم نتيجة لاتفاق السلم.

٧٥ - وتم في شباط/فبراير ١٩٩٣ الاتفاق على برنامج لإعادة دمج الضباط السابقين وقادة الرتب الوسطى لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وهو يشمل، كحد أقصى، ٦٠٠ مستفيد ويتضمن ترتيبات للتدريب، وبدل المعيشة، والائتمان لأغراض المشاريع الانتاجية والاسكان. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يدير الجزء الخاص بالتدريب والمساعدة التقنية من هذا البرنامج، عمله في هذا المجال في نيسان/ابريل بغية إنجاز المرحلة النهائية للبرنامج بحلول ١٤ حزيران/يونيه.

سابعا - المشاركة السياسية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني

٧٦ - قامت الجبهة، بعد قليل من منحها المركز القانوني الكامل للحزب السياسي بإنهاء هيكلها العسكري السابق واتخذت تشكيل المنظمة السياسية. واستلمت لجنة وطنية مؤلفة من ١٥ عضوا - ثلاثة عن كل واحدة من المجموعات الخمس - القيادة من القيادة العامة السابقة المكونة من خمسة أعضاء. وعين منسق عام، هو السيد شفيق حنظل، مع منحه سلطة تمثيل الجبهة بوصفها حزبا سياسيا.

٧٧ - وفتحت الجبهة عددا كبيرا من مكاتب الحزب في البلديات في جميع أنحاء السلفادور. وعقدت أيضا اجتماعات لتسجيل اعضاء جدد في الحزب. وعقدت جمعيات محلية ومن المقرر أن تبدأ مؤتمرات المحافظات قرابة بداية حزيران/يونيه. وفي مؤتمر وطني من المقرر أن يعقد في نهاية حزيران/يونيه، ستتخذ قرارات بشأن استراتيجية وأساليب الحملة للانتخابات المقبلة، بما في ذلك البت بشأن تحالفات الحزب واختيار مرشحيه. وتتواصل حاليا عملية التشاور هذه في مناخ تحترم فيه حرية التعبير احتراما كاملا.

٧٨ - وتمت الموافقة بالإجماع في اللجنة الوطنية لتعزيز السلم على مشروع قانون بشأن الحماية الخاصة للشخصيات الأكثر تعرضا للخطر، سيوفر الأمن على النحو المناسب لزعماء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وكذلك لزعماء الأحزاب الأخرى، لكن الجمعية التشريعية لم تنظر في مشروع القانون بعد. ومنحت

الحكومة موافقتها على أن تستورد الجبهة مركبات، لكن لم يتخذ إجراء بعد بخصوص إصدار التراخيص اللازمة.

٧٩ - وبموجب اتفاق ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، تعهدت الحكومة بأن تخصص للجبهة مجموعة من نطاقات التردد للبث الإذاعي والتلفزي بحلول تاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وقد تم إنجاز ذلك جزئيا بتخصيص أربعة نطاقات تردد (ثلاثة/FM وواحد/AM)، تم بالفعل الشروع في البث على اثنين منها. بيد أن الجبهة لم تحصل على أي نطاق للتردد فوق العالي (UHF) لأغراض البث التلفزي أو للبث الإذاعي على الموجة القصيرة.

ثامنا - إعادة الإدارة العامة إلى مناطق النزاع السابقة

٨٠ - أحرز تقدم له أهمية خاصة هو أن الإدارة العامة قد أعيدت الآن بالكامل إلى مناطق النزاع السابقة. وكما يذكر أعضاء المجلس، تمت هذه العملية على مرحلتين. فحين وقع اتفاق السلم، كان ٦٨ رئيس بلدية من مجموعهم البالغ ٢٦٢ في السلفادور بعيدين عن دوائر اختصاصهم. وبعد توقيع الاتفاق بقليل، عاد ٢٤ منهم إلى بلدياتهم وتلاهم بعد وقت قصير عدد مماثل من القضاة. وبسبب معارضة منظمات محلية عودة رؤساء البلديات المتبقين وعدم موافقة هؤلاء على التفاوض مع تلك المنظمات بشأن تحديد إطار لعودتهم، تعطلت بالفعل عملية عودة رؤساء البلديات. وبموجب ترتيبات تفاوضت بشأنها فيما بعد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، عاد ٤٢ من بين رؤساء البلديات الـ ٤٤ المتبقين إلى دوائر اختصاصهم بحلول منتصف شباط/فبراير ١٩٩٣. وكذلك، فقد عاد معظم القضاة أيضا، باستثناء عدد قليل منهم لم يتمكنوا من العودة نظرا لعدم وجود مبان ملائمة يؤدون مهامهم فيها.

٨١ - وبحلول منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٣، كان كل رؤساء البلديات الذين عادوا قد نظموا اجتماعات جماهيرية في مدنهم بغية تعيين المشاريع اللازمة لتعمير مجتمعاتهم المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت هذه الاجتماعات بانتخاب ممثلين في اللجان البلدية للتعمير والتنمية التي تتألف من رئيس البلدية ومجلسه البلدي وعدد مساو من الأعضاء الذين ينتخبهم المجتمع المحلي. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية للجان في انتقاء أهم مشاريع التعمير من بين المقترحات التي يتقدم بها سكان البلد لكي تتولى تمويلها أمانة التعمير الوطني. ومن خلال هذا الإجراء، قُدم زهاء ٤٠٠ مشروع إلى أمانة التعمير الوطني في الفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ إلى ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وقد رصدت الأموال لهذا الغرض في الخطة الوطنية للتعمير. بيد أن الأمانة، وفقا للمعلومات التي بلغت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، لم تصرف الأموال حتى الآن إلا لعدد قليل من المشاريع المطلوبة. وتتوقع البعثة أن تتخذ الحكومة خطوات عاجلة لتعجيل إنجاز دراسات الجدوى لهذه المشاريع وتمويلها، إذ أن التأخيرات أصبحت الآن مصدرا للشعور بالاستياء والإحباط لدى أولئك الذين ساعدوا في التوفيق بين أفراد المجتمعات المحلية الأكثر انقساما بسبب الحرب، لكنهم الآن عاجزون عن بدء عملية التعمير نظرا لعدم توفر الدعم.

تاسعا - النظام الانتخابي

٨٢ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أقرت الجمعية التشريعية بتوافق الآراء قانونا جديدا للانتخابات كان إعداد نصه قد تطلب مناقشات مطولة في اللجنة الوطنية لتعزيز السلم. وفي رسالة وجهها إلي الرئيس كريستياني في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، طلبت حكومة السلفادور رسميا قيام الأمم المتحدة بمراقبة الانتخابات لرئاسة الجمهورية، والجمعية التشريعية، ورؤساء البلديات، والمجالس البلدية، المقرر اجراءها في آذار/مارس ١٩٩٤. وستشمل العملية فترات الانتخابات وما قبلها وما بعدها. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أبلغت مجلس الأمن بهذا الطلب (S/25241)، مشيرا إلى أن هذه الانتخابات ستكون الأولى التي تعقد بعد انتهاء النزاع المسلح وأنها ستشكل تتويجا لعملية السلم. وقد حثت مجلس الأمن على تلبية هذا الطلب.

٨٣ - وزارت السلفادور بعثة فنية في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ نيسان/أبريل. وكان هدفها هو تحديد الاختصاصات ومفهوم العمليات والآثار المالية لتوسيع نطاق ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لتشمل مراقبة العملية الانتخابية. وعقدت البعثة الفنية خلال زيارتها عدة اجتماعات مع المحكمة الانتخابية العليا، واللجنة الوطنية لتعزيز السلم، والأحزاب السياسية. وتقرير البعثة الفنية - الذي يرد أدناه موجز لاستنتاجاته الرئيسية - متاح لأعضاء مجلس الأمن عند الطلب.

ألف - النتائج الرئيسية التي توصلت إليها البعثة

٨٤ - تبين من الخبرة السابقة المكتسبة في نيكاراغوا وهايتي وأنغولا وإريتريا أن مراقبة الأمم المتحدة تستدعي تغطية جغرافية وزمنية واسعة لكي ترصد مدى اتفاق الممارسة الانتخابية مع الأنماط التي تنطوي عليها الانتخابات الحرة النزيهة. وهذا يعزز القبول لدى جميع المعنيين بشرعية العملية الانتخابية ونتائجها النهائية. ومما يسهل المهمة في السلفادور إلى حد كبير ما تراكم لدى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور من معرفة وخبرة منذ بدئها في تموز/يوليه ١٩٩١.

٨٥ - ومجالات القلق الرئيسية التي حددتها البعثة الفنية تدور حول أوجه النقص الخطيرة في قوائم الناخبين الموجودة، والصعوبات التي تكتنف إصدار الوثائق الانتخابية في حينها. وأهم أوجه النقص ما يلي:

(أ) العدد الكبير من الأسماء التي تخص أشخاصا مغتربين أو متوفين؛ وعدم كفاية الضوابط على الصعيد الوطني لتجنب التسجيل المزدوج. وإن كان من شأن هذين العاملين كليهما أن يؤديا إلى أن يصوت الناخب الواحد أكثر من مرة، فإنه يمكن تقليل الخطورة إلى حد كبير بواسطة ضوابط يمكن منها وجود معدات جديدة متاحة لمركز تجهيز البيانات، وبواسطة إجراءات تمنع بصورة فعالة أي شخص من التصويت أكثر من مرة، كاستعمال الحبر الذي لا يمحى، مثلا.

(ب) الاختلافات بين الأسماء الواردة في قوائم الناخبين والأسماء المسجلة على بطاقات الاقتراع، و/أو الأشخاص الذين لديهم بطاقات اقتراع صالحة ولكن أسماءهم لا تظهر في قوائم الناخبين. وقد أدت هذه الاختلافات إلى عدم تمكين عدد لا بأس به من المواطنين من ممارسة حقهم في التصويت في الانتخابات التشريعية والبلدية التي أجريت في آذار/مارس ١٩٩١.

(ج) هناك عدد كبير من المواطنين غير المشمولين بقوائم الناخبين. ومع أنه لا توجد بيانات موثوقة، يقدر أن نحو ثلث الناخبين المحتملين غير مشمولين بقوائم الناخبين أو لا توجد لديهم بطاقات اقتراع صالحة. ولما كان تسجيل الناخبين اختياريا في السلفادور فليس من الواقعي أن يتوقع من قوائم الناخبين أن توفر تغطية تامة. غير أنه توجد إشارات واضحة إلى أن هذه النسبة المئوية العالية من الناخبين غير المسجلين لا يمكن أن تعزى إلى قلة الاهتمام، وإنما إلى مشاكل تكتنف عملية التسجيل. وتوجد قرائن كثيرة جدا على أن المشاكل في هذا المجال هائلة. ففي كثير من الحالات يطلب من الناخبين المحتملين أن يتوجهوا إلى مراكز التسجيل عدة مرات قبل الحصول على وثائقهم التي، برغم حد الثلاثين يوما الذي نص عليه القانون، لا يحصلون عليها في حالات كثيرة إلا بعد تأخير بضعة أشهر. وفي بعض الحالات يرفض تسجيل الناخب بسبب عدم الإثبات الناتج عن كون السلطات الانتخابية لم تتمكن من الحصول على شهادة ميلاد الشخص المعني أو إجراء المعاملات المتعلقة بها.

(د) ولكي تتمكن المحكمة الانتخابية العليا من اكتشاف الأخطاء القائمة وتصحيحها، شنت حملة فشلت في إعطاء نتائج هامة. غير أنه مع كون الحملة لم تهدف إلى زيادة التسجيل، فقد تضاعف عدد طلبات التسجيل أثناء الحملة أكثر من ثلاثة أضعاف. وتشير هذه النتيجة غير المتوقعة إلى ما كان يمكن تحقيقه لو بذلت جهود هائلة لزيادة عدد الناخبين المسجلين. ومما يذكر أن إجراء تعديلات تنفيذية على إجراءات التسجيل وشن حملة مصممة تصميما جيدا بقصد تخفيض عدد المواطنين غير المسجلين تخفيضا جذريا، هما شرطان مسبقان أساسيان لتحقيق توافق آراء عام على شرعية العملية الانتخابية.

٨٦ - ومن المشاكل العويصة التي واجهتها السلطات الانتخابية وبعثة المراقبة على السواء قلة البيانات الموثوقة. ويمكن الحصول على بيانات كافية عن عدد الناخبين غير المسجلين بواسطة أسئلة تدرج في العينة المسماة [نموذج تحقق] التي تستخدمها سلطات تعداد السكان للتحقق من بيانات التعداد. ولكن يلزم تحسين المعلومات المتاحة عن العوامل التي تحد من التسجيل لكي تكون حملات التسجيل التي تشنها السلطات الانتخابية قائمة على أساس متين. وسيكون من المهم أيضا تحسين معرفة وفهم عملية التسجيل نفسها. ومن شأن هذا أن يساعد السلطات الانتخابية على تعزيز قضيتها وهي تشرح للجمهور أسباب عدم تقديم إجابات كافية على طلبات التسجيل. وسوف تساعد المعلومات المحسنة أيضا على تجنب تقديم عدد كبير من الطلبات في الأسابيع القليلة السابقة لإقفال باب التسجيل. وسوف تمكن أيضا من وضع نقطة بداية وقائعية لعملية المراقبة.

٨٧ - وقد أعربت الأحزاب السياسية، ممثلة بأمنائها العامين في اللجنة المشتركة بين الأحزاب، عن قلقها إزاء عملية التسجيل للمحكمة الانتخابية العليا وحثت على إنشاء مجلس اليقظة للأحزاب السياسية وأدائه وظائفه بصورة فعالة، وينص قانون الانتخاب على أن يقوم هذا المجلس بمراقبة عمل المحكمة الانتخابية عن كثب.

باء - الاختصاصات

٨٨ - ينبغي للعنصر الانتخابي من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أن يراقب العملية الانتخابية أثناء الانتخابات وفيما بعدها للقيام بما يلي:

(أ) التحقق من أن التدابير والقرارات التي تتخذها جميع السلطات الانتخابية محايدة ومتفقة مع إجراء انتخابات حرة نزيهة؛

(ب) التحقق من أن خطوات مناسبة قد اتخذت لإدراج أسماء المواطنين المؤهلين في قائمة الناخبين، مما يمكنهم من ممارسة حقهم في التصويت؛

(ج) التحقق من وجود آليات تمنع بصورة فعالة تصويت الشخص أكثر من مرة واحدة، نظرا إلى عدم إمكانية استعراض قائمة الناخبين قبل الانتخابات؛

(د) التحقق من احترام حرية التعبير والتنظيم والحركة والتجمع دون قيود؛

(هـ) التحقق من أن لدى الناخبين المحتملين معرفة كافية بآليات المشاركة في الانتخابات؛

(و) دراسة وتحليل وتقدير الانتقادات التي تبدى والاعتراضات التي تثار والمحاولات التي تجري للطعن في شرعية العملية الانتخابية، ونقل هذه المعلومات عند الاقتضاء إلى المحكمة الانتخابية العليا؛

(ز) إبلاغ المحكمة الانتخابية العليا بالشكاوى التي تردها بشأن المخالفات في الإعلانات الانتخابية أو حالات التدخل الممكنة في العملية الانتخابية؛ وطلب معلومات عند الاقتضاء عن التدابير التصحيحية المتخذة؛

(ح) وضع مراقبين في كل موقع اقتراع يوم إجراء الانتخابات والتحقق من احترام الحق في التصويت احتراما تاما؛

(ط) مساعدة الممثل الخاص للأمين العام في إعداد تقارير دورية إلى الأمين العام، الذي يقوم بدوره بإبلاغ المحكمة الانتخابية العليا ويقدم تقارير إلى مجلس الأمن حسب الاقتضاء.

٨٩ - وستقوم شعبة الانتخابات في أدائها لمهامها، تحت السلطة العامة لممثلي الخاص، بتنسيق أنشطتها مع أنشطة شعب حقوق الإنسان والشرطة والقوات العسكرية كل في مجال اختصاصها.

جيم - مفهوم العمليات

٩٠ - للقيام بهذه الواجبات، أوصي بإنشاء شعبة انتخابات كجزء من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، على خمس مراحل كما يلي:

١ - من ١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣: المرحلة التحضيرية ، وتكرس للتنظيم على المستويين المركزي والإقليمي.

٢ - من ١ تموز/يوليه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ : تتمثل المهام الرئيسية في التحقق من تسجيل المواطنين ومتابعة الأنشطة السياسية.

٣ - من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤: ينبغي تركيز الجهود على مراقبة الحملة الانتخابية.

٤ - من ١٥ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤: مراقبة الانتخابات وعد الأصوات وإعلان النتائج.

٥ - من ١ إلى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤: مراقبة جولة ثانية ممكنة من انتخابات رئاسة الجمهورية.(وإذا أسفرت الجولة الأولى عن نتيجة قطعية فسوف تنتهي أنشطة بعثة المراقبة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤).

٩١ - وستكون المهام الرئيسية لمراقبي الانتخابات رصد المخالفات الانتخابية؛ وتلقي الشكاوى ونقلها، حسب الاقتضاء، إلى السلطات الانتخابية؛ ومراقبة الاجتماعات السياسية والمظاهرات؛ ومتابعة وتقدير الإعلانات التجارية وتقارير وسائط الإعلام المتعلقة بالانتخابات. وينبغي أن تكون المعلومات التي تجمع على هذا الانتخابية نحو أساسا لتحليل الاتجاهات والعمل بموجبها حسب الاقتضاء. وينبغي القيام بهذه الأنشطة في تنسيق وثيق مع شعبتي حقوق الإنسان والشرطة.

٩٢ - وفي يوم إجراء الانتخابات، ينبغي زيادة عدد المراقبين على نحو يمكن من الرصد في كل موقع اقتراع. وينبغي للبعثة أن تتحقق من عد الأصوات وإعطاء اسقاطات لاستعمالها هي نفسها وربما لاطلاع المحكمة الانتخابية العليا عليها أيضا.

٩٣ - وسوف تستمر مراقبة الانتخابات بعد يوم إجراء الانتخابات لتغطية جميع الجوانب المتصلة بعد الأصوات والطعون الممكنة في النتائج. وستنتهي المراقبة بإعلان المحكمة الانتخابية العليا رسميا النتائج النهائية للانتخابات.

عاشرا - الآثار الاقتصادية والمالية المترتبة على تنفيذ اتفاقات السلم: الحاجة إلى دعم عملية بناء السلم بعد انتهاء النزاع

٩٤ - تقتضي المصالحة الوطنية وتعزيز السلم في السلفادور تنفيذ اتفاقات السلم. وفي حين يتطلب هذا توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف، فإن للتمويل أهمية حاسمة أيضا لنجاح البرامج التي تتصل مباشرة بالاتفاقات والتي تهدف إلى تعزيز السلم. وينطبق هذا بوجه خاص على برامج إعادة دمج المقاتلين السابقين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد؛ وإنشاء مؤسسات جديدة، وتحديث مؤسسات أخرى ذات أهمية أساسية لبناء وتعزيز مجتمع ديمقراطي؛ وتقديم المعونة إلى قطاعات السكان المنكوبة بالفقر، وخاصة في مناطق النزاع السابقة؛ وإصلاح البنية والخدمات الأساسية التي تضررت أو تعطلت نتيجة للنزاع.

٩٥ - إن السلفادور، في حين تقوم بتعزيز السلم على أساس اتفاقات السلم، تضطلع حاليا ببرنامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاصلاح الهيكلي من أجل تحسين قدرتها الانتاجية ورفاه قطاع كبير من السكان تضرر بشدة من الحرب التي دامت سنوات. والتوفيق بين هاتين العمليتين تكتنفه المشاكل إذ تترتب على تمويل البرامج العديدة المتصلة بالسلم آثار اقتصادية ومالية كثيرا ما تتضارب مع الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد.

٩٦ - وفي اجتماع الفريق الاستشاري للبلدان المانحة، المعقود في باريس في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٣، طلبت الحكومة تمويلا لبرامج ذات أولوية تشكل جزءا لا يتجزأ وعنصرا لا غنى عنه في إطار العمل من أجل السلم. وتشمل هذه البرامج برامج لإعادة دمج المقاتلين السابقين في الأنشطة الانتاجية، وبرامج متصلة بتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وطلبت الحكومة أيضا تمويلا من أجل تخفيف وطأة الفقر، في مناطق مشمولة بخطة التعمير الوطني ومناطق أخرى على السواء. وباستثناء هذا التمويل الأخير، يبلغ التمويل اللازم للبرامج المتصلة مباشرة باتفاق السلم زهاء ١,٢ بليون دولار. وقدمت الحكومة بالفعل ٣٠٠ مليون دولار وقدم المجتمع الدولي ما يقل عن ٣٠٠ مليون دولار من مجموع هذا المبلغ، وكان هناك عجز يجب تغطيته يبلغ نحو ٦٠٠ مليون دولار.

٩٧ - ونظرا لالحاح الحاجة إلى تمويل هذه المشاريع، طلبت الحكومة أموالا قابلة للصرف بسرعة يمكن توجيهها مباشرة أو عن طريق "التمويل المشترك" أو "التمويل الموازي" لقروض تقوم على أسس سياسية. إن ذلك، فضلا عن التمويل السريع، من شأنه أن يتيح للحكومة قدرا من المرونة في تمويل مشاريعها ذات الأولوية. وبناء على طلب الأطراف، كتبت إلى وزراء خارجية البلدان المانحة مؤيدا طلب الحكومة ومؤكدا من جديد اعتقاده بأن نجاح البرامج التي يتعين على الحكومة إيلاؤها أولوية عليا والتي طـُلب تمويل لها، مسألة أساسية بالنسبة لبناء السلم وتعزيزه.

٩٨ - ولا تزال استجابة مجتمع المانحين دون مستوى التوقعات. ومع أن التبرعات المعلنة تجاوزت بقليل مبلغ ٨٠٠ مليون دولار الذي يمثل العجز الذي كانت الحكومة تسعى إلى تمويله في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦، فقد أظهر المانحون تفضيلا واضحا لتمويل مشاريع محددة جلها في مجالي البنية الأساسية والبيئة. ومن ثم فإنه لا يـُتوقع الآن الحصول إلا على قدر ضئيل من التمويل الخارجي لسد العجز البالغ نحو ٦٠٠ مليون دولار لمشاريع ناتجة عن اتفاقات السلم. وبالنسبة للسنة الحالية وحدها، ستكون هناك حاجة لمبلغ ٢٢٠ مليون دولار لإعادة دمج المقاتلين السابقين في أنشطة انتاجية (شراء الأرض، الائتمان الزراعي، الاسكان، الائتمان للمؤسسات الصغيرة، المعاشات التقاعدية للمعوقين، وما إلى ذلك) وللنهوض بالمؤسسات الديمقراطية (الشرطة المدنية الوطنية، والأكاديمية الوطنية للأمن العام، والأنشطة المتصلة بحقوق الانسان، والسلطة القضائية، والأنشطة المتصلة بالانتخابات المقبلة).

٩٩ - بيد أن تنفيذ الاتفاقات لا ينبغي أن يتوقف على توافر التمويل الخارجي. وفي حالة وجود عجز في هذا النوع من التمويل، وهو ما يـُرجح أن يحدث، سيتعين على الحكومة ادخال تعديلات على برنامجها الاقتصادي. وقد أظهرت الدراسة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الفقرة ٦٩ أعلاه) أنه يبدو أن هناك مجالا لتوخي المرونة بخصوص بعض الأهداف التي فرضها برنامج تحقيق الاستقرار. ويمكن، بصورة خاصة، تقرير حد أقصى أقل اتساما بالطابع التقييدي للنفقات العامة ولاستخدام الاحتياطيات النقدية الدولية. وفي نفس الوقت، تحتاج الحكومة الى تعزيز وضعها المالي غير المستقر، خاصة من خلال الاثناء عن التهرب من دفع الضرائب وكذلك بإعادة تخصيص النفقات لجعلها أكثر تواؤما مع أوقات السلم. وفي حين أنه من الجلي أن الحكومة يجب أن تبذل مزيدا من الجهود فإن الدعم المقدم من المجتمع الدولي في فترة بناء السلم هذه بعد انتهاء النزاع يشكل ضرورة أساسية.

حادي عشر - الجوانب المالية

١٠٠ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها ٢٢٣/٤٧ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٣، بأن يدخل في التزامات من أجل تشغيل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، رهنا بقيام مجلس الأمن باستعراض ولاية البعثة، بمعدل لا يتجاوز ٢,٩ مليون دولار (صافيه ٢,٧ مليون دولار) شهريا لفترة ما بعد ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣. ويخضع هذا الإذن للحصول على موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية.

١٠١ - وستلزم مصروفات إضافية لتغطية تكاليف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور خلال فترة التمديد، بما في ذلك تعزيز البعثة لكي تشمل التحقق من الانتخابات العامة. وسيقدم في إضافة لهذا التقرير تقدير أولي لتكلفة إنشاء العنصر الانتخابي في البعثة.

١٠٢ - وفي ٧ أيار/مايو ١٩٩٣، بلغت الاشتراكات المقررة التي لم تدفع بعد للحساب الخاص لفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور عن الفترة من تاريخ الانشاء حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣ ما مقداره ٢٧٢ ٧٦٢ ٢٦ دولارا.

ثاني عشر - ملاحظات

١٠٣ - يسرني أن يكون بوسعي ابلاغ مجلس الأمن أنه بعد مرور ١٦ شهرا على سريان وقف اطلاق النار، أحرزت عملية السلم في السلفادور تقدما هاما وهي ماضية في طريقها، ومن منجزاتها الاحترام الكامل من جانب الطرفين لوقف اطلاق النار لفترة طويلة الأمد، والاحتفال بالنهاية الرسمية للنزاع المسلح في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وتحويل جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من حركة مسلحة الى حزب سياسي. ونتيجة لذلك، تحقق هدفان من الأهداف الرئيسية لاتفاقات السلم.

١٠٤ - وقد صحب هذا النجاح إحراز تقدم هام نحو تحقيق الأهداف الرئيسية الأخرى - توطيد السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وبدء انشاء قوة شرطة مدنية، وإعادة توحيد المجتمع السلفادوري وإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات الوطنية، مع الاحترام الكامل لحقوق الانسان. وقد أبدت حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على حد سواء قوة إرادة وتصميم على حل مشاكل بلدهما بطريقة ديمقراطية عن طريق الوسائل السياسية ونبذ المواجهة والنزاع المسلحين. وهما جديرتان بالتقدير لقبولهما ما كان يبدو لكلتيهما أحيانا وجود مخاطر تحف بانهاء النزاع المسلح والسماح للشعب السلفادوري بأن يقرر بطريقة ديمقراطية الكيفية التي يحكم بها.

١٠٥ - وكما يتضح من الفروع السابقة في هذا التقرير، لم يكن طريق المصالحة الوطنية خاليا من الصعوبات، وقد نشأت هذه الصعوبات في جانب منها من الاستقطاب وعدم الثقة الحتميين، جزئيا من التفسيرات المتضاربة لاتفاقات السلم، وجزئيا من الجهود التي يبذلها كل جانب لاستخلاص أقصى فائدة من تنفيذ هذه الاتفاقات وجزئيا من عجز الهياكل الادارية لدى الجانبين عن تناول مطالب تنفيذ الاتفاقات المعقدة التي تمتد الى صميم مجتمع البلد واقتصاده. ومع ذلك تمثلت الصفة الغالبة لعملية السلم السلفادورية في أنها لا رجعة فيها.

١٠٦ - وفي الوقت ذاته، لا تزال المشاكل قائمة. وتدعو الحاجة الى بذل الجهود لضمان ألا تصبح تلك المشاكل عقبات أمام استمرار وفاء الطرفين بتعهداتهما. ويجب أن يضاعف الجانبان جهودهما المشتركة، بدعم من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، للتعجيل ببرنامج نقل ملكية الأراضي بغية تحقيق إعادة

إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية دون ابطاء وإيجاد حل عادل لمن شغلوا الأرض أثناء سنوات الحرب. ويجب أيضا أن يمضي سريعا انشاء مؤسسة وطنية جديدة رئيسية، هي الشرطة المدنية الوطنية، التي أصابها الارتباك بسبب حالات التأخير وعدم التيقن والخروج على الاتفاقات.

١٠٧ - وفي ميدان القانون والنظام، هناك نقطتان يقتضي الأمر بذل جهود خاصة فيهما من جانب الحكومة. الأولى هي بدء السحب التدريجي للشرطة الوطنية، التي لم تعهد اليها اتفاقات السلم إلا بدور مؤقت، لحين وزع الشرطة المدنية الوطنية. وكما توضح أعلاه، لا يتفق استمرار تعزيز الشرطة الوطنية مع الاتفاقات ومع دور الشرطة المدنية الوطنية بوصفها سلطة الشرطة الوحيدة في البلد. وهذه قضية حساسة بوجه خاص في سياق الانتخابات المقبلة.

١٠٨ - أما النقطة الثانية فهي استرداد الأسلحة الهجومية، التي لا يزال عدد كبير منها في أيد غير مأذون لها بحملها. وهذا الجانب، أيضا، يمكن أن يثير التوترات أثناء العملية الانتخابية، ناهيك عن المساهمة بصورة لا داعي لها في المستوى المرتفع لجرائم القانون العام. وانني أطلب الى حكومة السلفادور أن تفي بهذين التعهدين. فهما عنصران رئيسيان في اتفاقات السلم ومن شأن تجاهلهما أن يعرض للخطر تحقيق الديمقراطية والاستقرار للبلد.

١٠٩ - ويسرني أن يكون بوسعي أن أؤكد للمجلس أن التنفيذ الذي طال تأخره لتوصيات اللجنة المخصصة بشأن تطهير القوات المسلحة في طريقه الآن الى الانجاز، على النحو الذي أبلغته للمجلس في رسالتي المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣ (S/25516). وأود أن أعرب عن بالغ تقديري لأعضاء اللجنة، الدكتور ابراهام رودريغز، والدكتور ادواردو مولينا أوليفاريس والدكتور رينالدو غاليندو بول، لقيامهم على الوجه الأكمل بواجب صعب تجاه بلدهم.

١١٠ - وقد أثارت مسألة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق خلافات ولا تزال معلقة. وهي عنصر رئيسي آخر في اتفاقات السلم وضروري لعملية المصالحة الوطنية الشاقة أحيانا والحيوية للغاية لبناء السلم. ومن الأهمية البالغة للعملية أن يمارس الطرفان القيادة في هذا الصدد، تمشيا مع التزامهما بموجب اتفاقات السلم. وكما ورد أعلاه، فانني أنقل الى الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وكذلك الى اللجنة الوطنية لتعزيز السلم التي تؤدي دورا رئيسيا في هذا الشأن، تحليلي للاجراء الذي يتعين اتخاذه اذا كان باستطاعتي أن أؤكد لمجلس الأمن أن الطرفين قد أوفيا بالتزامهما الرسمي بتنفيذ توصيات اللجنة. وفي الوقت ذاته، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء اللجنة، الدكتور بليساريو بيتانكور، والدكتور رينالدو فيغيردو والبروفيسور توماس بيرغنتال، لتفانيهم الرائع في مهمتهم المعقدة والدقيقة.

١١١ - وقد وجهت لجنة تقصي الحقائق الانتباه الى العيوب التي لا تزال قائمة في النظام القضائي. وقد منعت هذه العيوب اللجنة من أن توصي بإحالة نتائج تحقيقاتها الى السلطة القضائية. وفي حين نفذت بعض الاصلاحات، لم تعكس بصورة تامة الاصلاحات الدستورية والتشريعية التي سنت منذ نيسان/أبريل

١٩٩١ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في المكسيك في ذلك الشهر، وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق في هذا الصدد سيقطع شوطا بعيدا في علاج هذه المشكلة وينبغي أن يولى الأولوية.

١١٢ - ومن المحتمل أن تكون الانتخابات التي ستجري في عام ١٩٩٤ الحدث المتوج للعملية السلمية بأكملها. ولن تترسخ دعائم السلم في السلفادور إلا عندمايتمكن الشعب السلفادوري من اختيار رئيسه وممثليه في الجمعية التشريعية وعمده عن طريق انتخابات حرة ونزيهة. وذلك يفترض مسبقا إجراء عملية انتخابية تمكن جميع السلفادوريين المؤهلين من التصويت تكون خالية من أي تهديد للأحزاب أو الناخبين. وتقع على كاهل المحكمة الانتخابية العليا مسؤولية ثقيلة تتمثل في ضمان تسجيل جميع أولئك الراغبين في التصويت،وتمكين جميع الأحزاب من القيام بحرية بحملات انتخابية والإجراء غير المتحيز لانتخابات نزيهة. وما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، ولا سيما فيما يتعلق بتسجيل الناخبين، وستحظى المحكمة بالتعاون الكامل من جانب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور إذا ما وافق مجلس الأمن على توصيتي بأن تفوض البعثة بمراقبة العملية الانتخابية.

١١٣ - على أنه ينبغي التركيز على أن اختتام هذه العملية السلمية بنجاح لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم توفير التمويل اللازم. وكما تبين من مختلف فروع هذا التقرير، هناك برنامجان يفتقران في الوقت الراهن إلى الأساس الملائم من الدعم المالي وهما المتعلقان بالأرض وبقوة الشرطة الجديدة. على أن هذين البرنامجين أساسيان لاتفاقات السلم ويمكن أن يؤدي إخفافهما أو تقليصهما إلى تهديد جميع ما تم انجازه. وتقتضي حالة الأوضاع هذه استجابة عاجلة من جانب الأوساط المانحة الدولية ومن الحكومة على حد سواء. فلم يلاق طلب الحكومة في اجتماع الفريق الاستشاري في باريس الشهر الماضي بشأن الاضطلاع بمشاريع متصلة بالسلم، قدمت لها دعمي الكامل ـ الاستجابة التي كان يؤمل فيها، مما أدى إلى أن اكتسبت المشكلة طابعا حادا. وسيجري القيام بمزيد من المناشدات من أجل الدعم الدولي. غير أن هذه الحالة ستؤكد للحكومة أن تنفيذ اتفاقات السلم لا يمكن أن يعتمد كلية على التمويل الخارجي؛ فعلى الحكومة، بوصفها طرفا موقعا على الاتفاقات وكذلك بوصفها حكومة للسلفادور، مسؤولية تحديد السياسات المالية وأولويات الانفاق العام التي ستمكنها من الوفاء بالتزامها بالتنفيذ الكامل للاتفاقات.

١١٤ - وفي ضوء الاعتبارات والملاحظات التي قدمت في هذا التقرير، أوصي مجلس الأمن بأن يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وأن يأذن بأن تضاف الى البعثة شعبة انتخابية لمراقبة الانتخابات. ونيتي معقودة على أن أوصي، بحلول هذا التاريخ، بتمديد بتمديد آخر لولاية البعثة لتمكينها من إكمال تحققها من الانتخابات ولتظل في السلفادور لفترة انتقالية وجيزة بعد الانتخابات مباشرة.

١١٥ - وفي الوقت الذي تشهد فيه جميع القارات الأخرى نزاعات وحشية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، يشكل التصالح وقبول التعددية في السلفادور نموذجا رائعا أمام العالم. وإني أشيد بأطراف اتفاقات السلم، ولا سيما الرئيس كريستياني وقيادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وجميع السلفادوريين،

لاغتنامهم الفرصة المتاحة لهم حاليا للخلاص من معاناة وخسائر سنوات طوال من الحرب ولإعادة بناء صرح السلم في بلدهم.

١١٦ - وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لوكالات الأمم المتحدة في السلفادور وإلى المنظمات غير الحكومية التي ساهمت في العملية السلمية، وكذلك إلى جميع أعضاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لجهودهم المخلصة تحت قيادة السيد إقبال ريزا ممثلي الخاص سابقا والسيد أوغوستو راميريز أوكامبو ممثلي الخاص حاليا من أجل استعادة السلم والتصالح في السلفادور.

- - - - -